الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طاهري محمد بشار

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

محاضرات في مقياس : مدخل للإقتصاد

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة

السنوات الأولى جدع مشترك ل م د

من إعداد : د بن جيمة مريم

السنة الجامعية 2025/2024

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	5
الوحدة الأول: مدخل لعلم الإقتصاد	23-6
1- مفهوم علم الاقتصاد وأهميته	6
2 – المشكلة الاقتصادية	8
3 – المشكلة الإقتصادية ومنحنى إمكانات الإنتاج	13
4- النظم الاقتصادية	17
5 – النظرية الإقتصاديه و التحليل الإقتصادي	20
6 – علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	21
الوحدة الثاني: نظرية السوق	35-24
1- نظرية الطلب	24
2- نظرية العرض	28
3 – نظرية توازن السوق	32
الوحدة الثالث: الناتج الوطني، الدخل الوطني والإنفاق الوطني	44-36
1- الناتج الوطني الإجمالي	36
2- الدخل الوطني	38
3 – الإنفاق القومي (الوطني)	40
4- العلاقة بين: الدخل الوطني، الناتج الوطني والإنفاق الوطني	41
5- توزيع الدخل القومي	42
الوحدة الرابعة : الإنتاج	48-45
1-تعريف الإنتاج	45

2-عناصر الإنتاج	46
3-دالة الإنتاج	47
4-قانون تناقص الغلة	48
الوحدة الخامسة : الإستهلاك	52-49
1-تعريف الاستهلاك	49
2-أقسام و أنواع الاستهلاك	49
3-تصنيف الاستهلاك	50
4-العوامل المؤثرة في الاستهلاك	50
5-دالة الإستهلاك	52
الوحدة السادسة : الإدخار	55-53
1-تعريف الإدخار و أنواعه	53
2-دوافع الإدخار	53
3-دالة الإدخار	54
4-العلاقة بين الإستهلاك و الإدخار	55
الوحدة السابعة : الاستثمار	60-56
1-تعريف الإستثمار وأهميته	56
2-أنواع الإستثمار	56
3-دالة الإستثمار	58
4-تصنيف الإستثمار	59
الوحدة الثامنة : الأعوان الاقتصاديون	69-61
1- تعريف العون الاقتصادي	61
2- تصنيف الأعوان الاقتصاديين	61
3- مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأنواعها	63
4- البنوك	65
الوحدة التاسعة : ميزان المدفوعات	78-70

1- تعريف ميزان المدفوعات	70
2- أهمية ميزان المدفوعات	71
3- عناصر ميزان المدفوعات	72
4- أسباب اختلال ميزان المدفوعات	76
الوحدة العاشرة : النقود	87-79
1- نظام المقايضة	79
2- نشأة النقود	80
3- أهمية النقود ودورها في النظام الاقتصادي	80
4- الوظائف الأساسية للنقود	81
5- أنواع النقود	83
الوحدة الحادية عشر : التضخم	95-88
1- مفهوم التضخم	88
2- أسباب التضخم	90
3- أنواع التضخم	90
4- آثار التضخم	92
5-مكافحة التضخم	94
الوحدة الثانية عشر : مفهوم التنمية	96- 100
1 - تعريف التنمية	97
2- محددات اتجاه التنمية	98
3- تعريف البلد النامي	99
4- عوامل نجاح عملية التنمية	100
قائمة المراجع المعتمدة	101

فهرس جداول :

العنوان	الصفحة
1- إمكانية الإنتاج	14
2-تكلفة الفرصة البديلة في الإنتاج	15
3-جدول الطلب	26
4-جدول العرض	29
5-جدول توازن السوق	33

فهرس الأشكال :

العنوان	الصفحة
1- منحنى إمكانات الإنتاج	15
2- منحنى الطلب	26
3- منحنى العرض	30
4- منحنى توازن السوق، سعر التوازن وكمية التوازن	33
5- منحنى يبين علاقة الإستثمار بالدخل	59
6 – الدورة الاقتصادية	62

مقدمة :

يعد علم الاقتصاد من أهم العلوم الإنسانية التي تساهم في الارتقاء بالأمم ونهضتها. ولذلك نجد بأن الكتابات في هذا العلم ونظرياته كثيرة . فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات كالإنتاج والاستهلاك والادخار وتبادل السلع والخدمات، وبالتالي فهو يتصل بكل جوانب الحياة ويتميز بالعمومية والإحاطة وينتمي علم الاقتصاد إلى العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة.

ومقياس المدخل للإقتصاد يسلط الضوء على أهمية علم الاقتصاد و المشكل لاقتصادية المتمثلة في ندرة الموارد الاقتصادية، كما يتناول نظام السوق وحسابات الدخل القومي، الإنتاج و الإستهلاك والدخل و الإستثمار والنقود والبنوك من حيث طبيعتها، بالإضافة إلى التضخم والتنمية الاقتصادية.

والهدف من هده المطبوعة هو إثراء رصيد الطالب العلمي والمعرفي في علم الاقتصاد والذي يعتبر ركيزة مهمة ولبنة أساسية لطلبة السنة الأولى وهذا لما يحتويه من تمهيد وتبسيط لكل المفاهيم الخاصة بهذا المجال.

لهذا في عرض هذه لمطبوعة راعينا السهولة والبساطة ، بالاعتماد على منهجية بسيطة وواضحة من خلال تجربتنا البيداغوجية في هذا المجال.

الوحدة الأول :

مدخل لعلم الإقتصاد

1- مفهوم علم الاقتصاد

يهتم علم الاقتصاد بكل قرارات توزيع الموارد التي تتخذ بواسطة الأفراد و منشآت الأعمال و كذلك بالقرارات التي تكون على نطاق أوسع و الخاصة بكيفية قيام المجتمع كله بتوزيع موارده على الاستخدامات المختلفة .فعلم الاقتصاد يوضح لنا كيف يتم هذا الاختيار في توزيع الموارد بحيث يمكن أن يحقق أكبر قدر من الإشباع.

فقد عرف الإغريق القدامى كلمة ''اقتصاد '' Economics بأنه الإدارة الرشيدة الواعية المنظمة للبيت والأسرة، فالكلمة مشتقة بالأساس من كلمتين يونانيتين Oikos أي المنزل، و Nomos وتعني القانون، وبالتالي فإن كلمة اقتصاد كانت تشير إلى القواعد والقوانين التي يتمكن من خلالها رب الأسرة من إدارة شئون بيته وأسرته

يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد و المجتمعات كالإنتاج و الاستهلاك و الادخار و تبادل السلع و الخدمات، وبالتالي فهو يتصل بكل جوانب الحياة و يتميز بالعمومية و الإحاطة ، كما أنه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع و علم النفس وعلم السياسة و الحقوق ..إلخ

فقد عرفه ساموبلسون بول "بأنه دراسة كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع استخدام الموارد المنتجة في انتاج مختلف البضائع عبر الزمن ، ومن ثم توزيعها على الإستهلاك الحالي و المقبل وبين مختلف الأفراد و الجماعات

في المجتمع ، وبشكل عام فإن علم الإقتصاد هو ذلك العلم الإجتماعي الذي يهنم بمشكلة ادارة أو استعمال الموارد النادرة أو المحدودة بشكل يسمح بالحصول على أقصى أو أكبر اشباع لحاجات المجتمع اللامتناهية .

أما أهم التعريفات و الأكثرها شيوعاً هو ذلك التعريف الذي ينص على الآتي : "علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة .

يتضح من هذا التعريف أن الاقتصاد ينتمي لمجموعة العلوم الاجتماعية والتي تهتم بدراسة سلوك الإنسان وحركة المجتمع وعاداته وتقاليده ونشاطاته المختلفة.

وبناءا عليه فإن علم الإقتصاد يختص بدراسة المسائل المتعلق بـ :

- ماهي السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع ، بمعنى ما هي السلع و الخدمات التي ينبغي على المجتمع أن ينتجها وفقا لموارده الإقتصادية المتاحة و التي تتميز بالندرة النسبية الأمر الذي يقتضي المفاضلة بين الإستخدامات البديلة من خلال أليات السوق

بأي طريقة يتم الإنتاج فهناك طرق إنتاجية متعددة كأن تكون بـ:

- طرق إنتاجية كثيفة العمالة ؛
- طرق إنتاجية كثيفة رأس المال ؛
- طرق إنتاجية كثيفة التكنولوجيا
- كيفية توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع من السلع و الخدمات بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية (العمل ، رأس المال ، مالك الأرض ، المنظم)
- ما مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد الإقتصادية ، أي ما إذا كان الإنتاج يتم بطريقة كفئة ويوزع أيضا بكفاءة

وعليه فعلم الاقتصاد يقسم إلى أقسام منها الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي

- **الاقتصاد الجزئي (الوحدوي)**: يهتم بتحليل ودراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كالمستهلك و العوامل المحددة لطلبه على سلعة أو خدمة معينة، المنتج أو المؤسسة و العوامل المحددة للكمية المنتجة .....إلخ يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة الظواهر الاقتصادية الجزئية (الفردية)، أي يحاول دراسة الوقائع والأحداث من منظور جزئي مثل" دراسة وتحليل الطلب، دراسة وتحليل العرض، دراسة وتحليل مرونات العرض، تعظيم الأرباح للمؤسسة، تدنية التكاليف للمؤسسة، سلوك المستهلك الفرد ...الخ

-الاقتصاد الكلي : يهتم بدراسة سلوك المجمعات الاقتصادية ككل لاقتصاد بلد ما مثل الاستهلاك العام ، الاستثمار ، الصادرات ، نسبة البطالة ، النمو الاقتصادي .....إلخ
يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية (القومية)، أي يحاول دراسة الوقائع والأحداث من منظور كلي مثل حساب الناتج الوطني الإجمالي، النتاج المحلي الإجمالي حساب معدلات التضخم، البطالة .. الخ

أهمية دراسة علم الاقتصاد:

تتمثل أهمية دراسة علم الاقتصاد في أنها وسيلة لبناء قاعدة من المعرفة والمعلومات تمكن صاحبها من فهم المشاكل الاقتصادية المختلفة والتنبؤ بالنتائج المتوقعة للسياسات .
دراسة علم الاقتصاد تدرب الطالب على الأساليب وأدوات التحليل المختلفة التى تمكنه من رسم السياسات وتقييمها وتوضيحها للعامة بصورة بسيطة يسهل عليهم فهمها .
فالاقتصادي يمكنه أن يشخص المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع، و يضع الحلول المناسبة لذلك.

2 – المشكلة الاقتصادية :

يقصد بالمشكلة الاقتصادية تعدد الحاجات الإنسانية و تنوعها، ومحدودية الموارد المتاحة، أي ندرة الموارد و نعني الندرة النسبية حيث تختلف عن الندرة المطلقة لأن الندرة المطلقة تعني عدم توفر السلعة أو انعدامها بينما

الندرة النسبية تعني وجود السلعة لكن بكميات أقل من الحاجة لها، أي أن السلعة غير معدومة لكن الكميات الموجودة أقل من الحاجة لها.

توصف الموارد الاقتصادية بأنها محدودة أو نادرة ندرة نسبية بينما الحاجات الإنسانية متعددة ومتجددة مع الزمن ، كلما أشبعت رغبة ظهرت رغبة أخرى ، على سبيل المثال إذا أشبعت رغبات جميع أفراد المجتمع في الأكل والشرب ظهرت حاجاتهم لأشياء أخرى مثل المسكن والملبس و إذا أشبعت هده الرغبات ظهرت رغبات أخرى، فهي غير قابلة للإشباع الكامل وذلك بسبب تعددها وتجددها مع الزمن .

2-1 – خصائص المشكلة الاقتصادية

أولا : العمومية : أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانياً، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر .

ثانيا : الديمومة : بمعنى أنها دائمة وأبدية ، تنطبق على كل العصور والأزمنة.

تعالى واجه هذه المشكلة ، و المجتمعات الحديثة تعاني منها ، كما أن المجتمعات الآتية سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا

ثالثا: الندرة النسبية : حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة، ولأنها ذات استخدامات بديلة ومتعددة فلا بد إذن من (الاختيار) و (التضحية) .

رابعاً: أنها مشكلة اختيار وتخصيص: بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد

خامساً: التضحية : و لأن الحاجات دائما أكثر من الموارد ، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة له وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

هناك ثلاثة شروط يجب أن يتصف بها المورد حتى يسمى مورداً اقتصادياً وهي :

1- المحدودية أو الندرة النسبية : وهو ما يميزها عن الموارد الحرة

2- الثمن : فلا يمكن الحصول عليه دون ثمن : وهذا الثمن يرتبط بعلاقة طردية مع الندرة ، فكلما كان المورد أكثر ندرة ، كان ثمنه أكبر (مثال ذلك الماس والذهب)

3- الجهد: فلا يمكن الحصول عليه دون جهد : بحيث يصعب على الإنسان الحصول عليه دون عناء أو جهد، بعكس الموارد الحرة التي يمكن الحصول عليها دون عناء فالهواء (مورد حر، غير اقتصادي) يحصل عليه الإنسان بدون ثمن.

ويمكن تقسيم الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج إلى موارد بشرية وأخرى طبيعية وهي تشمل :

1.العمل : ويقصد به عدد ساعات العمل (الوقت) الذي تحتاجه السلعة أو الخدمة حتى يتم إنجازها أو هو الجهد البشري (العضلي أو الذهني) المبذول لإنتاج السلع والخدمات، مثل خدمات المزارع، والحارس، والمدرس، و السائق .. وغيرهم أما العائد الذي يحصل عليه العمل فهو (الأجـر)

2. الأرض : بما في ذلك الموارد التي تحويها الأرض بباطنها، كالمعادن (من حديد ونحاس وذهب ونفط ....) وسواء استخدمت الأرض للبناء أم الزراعة، فالأرض بظاهرها وباطنها (غاباتها ، وأنهارها ، وبحارها ، ومحيطاتها ، بل والفضاء المحيط بها) مسخرة للإنسان ومأمور باستخراج خيراتها، أما العائد الذي تحصل عليه الأرض فهو (الريـع).

3. التنظيم : وهو الجهد المبذول في تخطيط وتنظيم وتنسيق استخدام الموارد سالفة الذكر على أفضل وجه (أفضل الاستخدامات بأقل التكاليف). أما العائد الذي يحصل عليه التنظيم فهو (الربح).

من هنا فإن المشكلة من منظور الاقتصاد الإسلامي تعود في جزء منها لسلوك بني البشر (سوء استغلال موارد الطبيعة) أو (الكسل وعدم السعي) و (سوء التوزيع : ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، و رأس المال ولا يقتصر على النقود ، بل يشمل الآلات والمعدات والبناء والعقارات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات سواء أكانت سلعاً استهلاكية أم سلعاً رأسمالية أو استثمارية . أما العائد الذي يحصل عليه رأس المال فهو (الفائدة).

2 – 2– عناصر المشكلة الاقتصادية:

تتمثل أهم عناصر المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

أولا: تعدد الحاجات الإنسانية، حيث تتصف الحاجات الإنسانية بالتنوع والكثرة والتطور والنمو المستمر مع التقدم الحضاري في حياة الإنسان.

ثانيا: الندرة النسبية للموارد الاقتصادية. فالموارد الاقتصادية نادرة نسبياً والعرض المتاح منها محدوداً بالمقارنة بالطلب على السلع والخدمات.

وهذا يتطلب المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها للمجتمع وترتيب أولوياتها وتحديد السلع والخدمات التي يتم إنتاجها أولاً.

2–3– السلعة والخدمات

مفهوم السلعة والخدمات : إن عملية الاشباع للحاجات يتم بواسطة السلع، قد تكون السلعة شيء مادي أو غير مادي (الخدمة)

أنواع السلع: لا بدا قبل كل شيء أن فّرق بين السلع الاقتصادية و السلع الحرّة:

– السلع الاقتصادية: يقصد بالسلع الاقتصادية هي كل السلع التي تتواجد بكميات محدودة و تحقق منفعة. إن السلع الاقتصادية لا بدا من إنتاجها(بمعنى أخر يتحتم على الإنسان أن يخصص قدر معين من الموارد لإنتاجها) و دفع مقابل للحصول عليها، و هي اقتصادية لأنها تنشأ سوق خاص بها، أي بمعنى يوجد طلب و عرض على هذه السلعة و سعر يكون أكبر من الصفر.

السلع الحرة أو المباحة :

إن السلع المتوفرة بكميات غير محدودة لا تعتبر سلع اقتصادية، فالهواء على سبيل المثال ليس سلعة اقتصادية بالرغم من أنه يشبع حاجة و هي التنفس، فهو ليس نادر فيعتبر سلعة حّرة نفس الشيء بالنسبة للشمس و الماء في بعض المناطق، فلا يقتضي الحصول عليها دفع أي ثمن، سلع لا يبّذل الإنسان أي جهد أو عناء للحصول عليها، و لا يخصص أي قدر من عناصر الانتاج في إنتاجها و هي حّرة لأنها لا تتحدد لها أسعار في الأسواق.

ملاحظة إن الاقتصاد يتجنب دراسة الأشياء الموجودة في الطبيعة على شكلها الحر، و يهتم فقط بالأشياء النادرة التي تتطلب التضحية بقدر معين من الموارد لكي يمكن إنتاجه.

المستويات المختلفة للسلع الاقتصادية: إن السلع الاقتصادية التي تستجيب فيها الخاصيتين المذكورتان أعلاه(تحقيق المنفعة و الندرة،) لا تتدخل بنفس الطريقة في النشاط الاقتصادي. ويمكن ذكر المستويات المختلفة التالية:

- السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية

- السلع الاستهلاكية: تسهم السلع الاستهلاكية مثل الملابس و المواد الغذائية بشكل مباشر في إشباع حاجاتنا و تنقسم إلى: سلع استهلاكية معمرة أي يمكن استخدامها أكثر من مّرة مثل الملابس سلع استهلاكية غير معمرة تفنى أو تتحطم بمجرد استهلاكها كالمواد الغذائية.

- السلع الإنتاجية أو الاستثمارية: لإنتاج سلعة معينة يجب أن تتضافر مجموعة من الوسائل المادية و البشرية، بعض هذه الوسائل المادية تفنى خلال عملية الإنتاج (مثل المواد الأولية كالأخشاب و الطاقة...). بينما البعض الأخر لا تفنى مباشرة تساهم عّدة مّرات في الدورات الإنتاجية و تسمى السلع الاستثمارية حيث تفنى خلال مدة طويلة من الزمن مثل التجهيزات و المباني. و تستخدم في إنتاج سلع أخرى. كذلك خدمات التكوين و التوجيه تعد من قبيل الخدمات الانتاجية لأنها تزيد من الكفاءة الإنتاجية للعامل.

السلع المتكاملة و السلع البديلة:

- السلع المتكاملة: يمكن التكلم عن سلعتين أنها متكاملتين عندما لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض في تلبية نفس الحاجة، أو بمعنى أخر تعتبر سلعة تكميلية عندما تستهلك مع سلعة أخرى مثل الصبورة و الطباشير أو القهوة و السكر. إذا ارتفع سعر السكر يقل الطلب على القهوة.

السلع البديلة أو المتنافسة: يمكن التكلم عن سلعتين أنها بديلتين أو متنافستين عندما يمكن فصلهما عن بعضهما البعض في تلبية نفس الحاجة مثل القهوة و الشاي. السلعة البديل هي تلك التي تستعمل مكان الأخرى، مثل يمكن أن تركب القطار عوض الحافلة.

3- المشكلة الإقتصادية ومنحنى إمكانات الإنتاج :

يستخدم منحنى إمكانات الإنتاج Production Possibilities Curve في شرح وتبسيط مفهوم الندرة النسبية للموارد الإنتاجية وعملية الإختيار بين البدائل، وما يترتب على ذلك من تضحية وصولاً إلى مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة، ويعتبر أحد الأمثلة على استخدام أسلوب التحليل البياني في التحليل الإقتصادي التي سبق الإشارة له. ويعرف منحنى إمكانات الإنتاج على أنه" منحنى سالب الميل الذي يبين جميع البدائل والخيارات التي يمكن إنتاجها من سلعتين باستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة". ويساهم منحنى إمكانات الإنتاج في التعرف على مفهوم المشكلة الإقتصادية وطرق علاجها بأسلوب بياني وعلى التعرف على مفهوم تكلفة الفرصة الضائعة وكيفية حسابها. وحتى يتمكن الإقتصاديون من تحقيق ذلك كان لا بد من وضع عدد من الإفتراضات التي تهدف إلى تبسيط فكرة المنحنى وتساهم في عملية رسمه وهي:

- المجتمع ينتج سلعتين فقط.
- الموارد المتوفرة في المجتمع ثابتة ومحدودة.
- المستوى التكنولوجي والفني ثابت.
- التوظيف الكامل للموارد.
- تستطيع الموارد المتوفرة والمستوى التكنولوجي المتوفر إنتاج كلتا السلعتين

مثال : يقوم مجتمع ما بإنتاج سلع إستهلاكية وسلع رأسمالية من خلال استخدام الموارد الإنتاجية المتوفرة والمستوى التكنولوجي المتوفر. الجدول التالي يبين إمكانات الإنتاج لهذا المجتمع أي جميع الخيارات والبدائل التي يمكن إنتاجها من السلع الرأسمالية والسلع الإستهلاكية

البديل	سلع إستهلاكية "طن"	سلع رأسمالية
A	0	100
B	1	90
C	2	70
D	3	40
E	4	0

الجدول (1) : جدول إمكانية الإنتاج

يتضح من الجدول السابق ومن مفهوم وتعريف منحنى إمكانات الإنتاج أن البدائل من A إلى E هي بدائل يمكن إنتاج أي منها باستخدام الموارد الإنتاجية المتوفرة. وتختلف هذه البدائل عن بعضها من حيث عدد الوحدات المنتجة من السلع الرأسمالية والسلع الإستهلاكية، فالبديل أو الخيار A يعني أن المجتمع يوجه كافة موارده والمستوى التكنولوجي المتوفر لديه إلى إنتاج السلع الرأسمالية، ولا يوجه أي من هذه الموارد لإنتاج السلع الإستهلاكية ، وبهذا يكون إنتاج المجتمع من السلع الإستهلاكية صفر. وعلى العكس من ذلك تماماً، تشير النقطة E إلى أن المجتمع لا ينتج أي وحدة من السلع الرأسمالية أي أنه ينتج سلع إستهلاكية فقط. وتشير النقطة D إلى أن المجتمع ينتج الكثير من السلع الرأسمالية والقليل من السلع الإستهلاكية، كما هو الحال عند الدول الغنية التي تهدف إلى زيادة حجم التراكم الرأسمالي الإجمالي لتعزيز معدلات النمو في الإنتاج. أما الدول الفقيرة فغالباُ ما تركز على إنتاج السلع الإستهلاكية على حساب السلع الرأسمالية، الأمر الذي يجعل معدل النمو الإقتصادي في الدول الفقيرة (التي تركز على السلع الإستهلاكية) أقل بكثير من الدول الغنية (التي تركز على السلع الرأسمالية).

ويلاحظ من الجدول أنه عند الانتقال من بديل إلى آخر فإن الكميات المنتجة من السلع الرأسمالية والسلع الإستهلاكية تتغير ولكن بعكس الاتجاه. وهذا يعني أنه عندما يرغب المجتمع زيادة إنتاجه من السلع الرأسمالية فإن ذلك يتطلب تقليل الإنتاج من السلع الإستهلاكية أي التضحية بكمية معينة من السلع الإستهلاكية. لماذا؟ لأنه لا بد أن يتم توجيه جزء من الموارد التي كانت تقوم بإنتاج السلع الإستهلاكية إلى إنتاج السلع الرأسمالية، وهذا يؤدي إلى وجود تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة. ويمكن تعريف تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج

المزيد من السلع الإستهلاكية بأنها مقدار ما يجب التنازل عنه من السلع الرأسمالية لإنتاج وحدة إضافية من السلع الإستهلاكية

الجدول الموالي يبين تكلفة الفرصة البديلة المترتبة على الانتقال من نقطة إلى أخرى على طول منحنى إمكانات الإنتاج (من النقطة A إلى النقطة E أو من النقطة E إلى النقطة A) ويلاحظ من الجدول ما يلي :

البديل	سلع إستهلاكية	سلع رأسمالية "وحده"	تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج المزيد من السلع الإستهلاكية	تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج المزيد من السلع الرأسمالية
A	0	100	–	−1/10
B	1	90	-10	-1/20
C	2	70	-20	−1/30
D	3	40	-30	−1/40
E	4	0	-40	–

الجدول (2) : تكلفة الفرصة البديلة في الإنتاج

وبتمثيل الجدول السابق بيانياً ستظهر البدائل السابقة (من النقطةِ Aإلى النقطة E) على شكل منحنى سالب الميل، كما هو في الشكل رقم (1) و هو منحنى إمكانات الإنتاج الذي سبق الإشارة إليه والذي يبين البدائل المتاحة ويعكس إمكانات الإنتاج لهذا المجتمع لكن باستخدام التحليل البياني

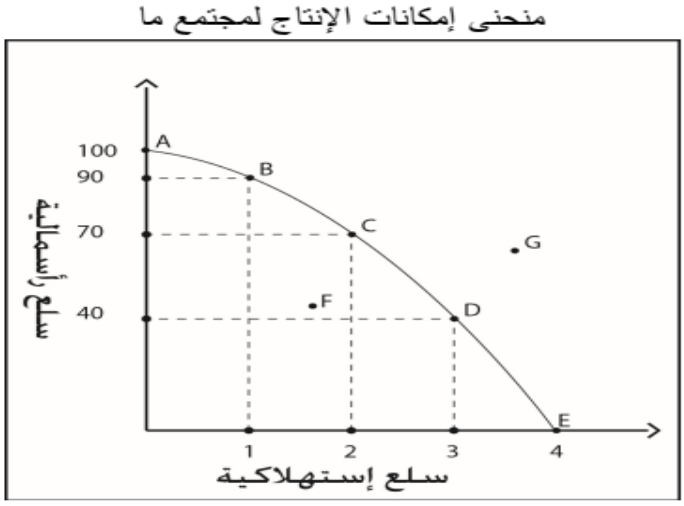

الشكل (1) : منحنى إمكانات الإنتاج

إذا أنتج المجتمع عند نقطة داخل "تحت" المنحنى (مثل النقطة F) فهذا يشير إلى احتمال عدم قدرة المجتمع على استغلال الموارد المتوفرة بشكل كامل وبكفاءة مما يعنى وجود هدر في هذه الموارد. أما الاحتمال الثاني لإنتاج اقل من الطاقة الإنتاجية القصوى هو سوء إدارة الموارد الإنتاجية مما ينعكس على الكفاءة الإنتاجية والفنية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل من تكلفة فرصة بديلة عند الانتقال من نقطة داخل المنحنى إلى نقطة على المنحنى؟

– تعتبر أية نقطة أعلى من المنحنى (مثل النقطة G) نقطة مرغوبة لكنها غير ممكنة في ظل إفتراض ثبات الموارد والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، فعلى سبيل المثال لا يستطيع هذا المجتمع إنتاج 3 من السلع الإستهلاكية و 45 من السلع الرأسمالية بسبب محدودية الموارد التي وضعت سقف لقدرات هذا المجتمع.

خصائص منحنى إمكانات الإنتاج:

– يتصف منحنى إمكانات الإنتاج بأنه سالب الميل أي يميل من أعلى إلى أسفل، وذلك بسبب العلاقة العكسية بين كميات الإنتاج من السلعتين، فزيادة الإنتاج من السلع الرأسمالية لا بد أن يرافقه إنخفاض في إنتاج السلع الإستهلاكية وفقاً لمفهوم التضحية وتكلفة الفرصة البديلة.

– يتصف منحنى إمكانات الإنتاج في أغلب الحالات بأنه محدب الشكل نحو نقطة الأصل أي أن ميله متزايد، ويعود ذلك إلى مبدأ تزايد تكلفة الفرصة .

– ينتقل منحنى إمكانات الإنتاج من موقعة إلى اليمين أو إلى اليسار إذا تغير أي من العوامل التي تحدد الطاقة الإنتاجية القصوى

– ينتقل المنحنى للأعلى أي تزداد إمكانات المجتمع إذا زاد حجم الموارد المتوفرة بأنواعها المختلفة أو تحسن المستوى التكنولوجي والتقني المستخدم في الإنتاج أو ارتفعت إنتاجية الموارد المتوفرة. ويعكس انتقال منحنى إمكانات الإنتاج لليمين حدوث النمو الإقتصادي المتمثل بزيادة الإنتاج والطاقة الإنتاجية.

– ينتقل منحنى إمكانات الإنتاج لليسار أي تقل قدراته الإنتاجية إذا تراجع حجم الموارد المتوفرة لأي سبب كان مثل الكوارث والحروب أو إذا تراجع المستوى التكنولوجي أو تدنت إنتاجية الموارد الإنتاجية.

– قد ينتقل منحنى إمكانات الإنتاج بشكل غير متوازن إذا كانت الموارد الجديدة تناسب بشكل أكبر إنتاج سلعة ما دون السلعة الأخرى. فعلى سبيل المثال، إن اكتشاف تكنولوجيا معينة تتعلق بإنتاج السلع الإستهلاكية فقط، فإن الطاقة الإنتاجية من السلع الرأسمالية لن تتغير وانما ستزداد قدرة الإقتصاد على إنتاج المزيد من السلع الإستهلاكية.

4 – النظم الاقتصادية:

النظام الاقتصادي هو مجموعة المبادئ والقواعد والأعراف والأفكار والفلسفات والتقاليد والقيم والمعتقدات التي يتبناها مجتمع ما في تعامله مع المشكلة الاقتصادية. بعبارة أخرى هو مجموعة الأجهزة والتشريعات والتدابير التي تحمي المجتمع في تعامله مع المشكلة .

4–1– النظام الرأسمالي :

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية. ويقصد بالملكية الخاصة حق التملك والتصرف واستخدام الثروة للحصول على دخل، والملكية الخاصة تكفل للمالكين الحق في اختيار استعمال سلعهم ومواردهم، بما في ذلك العمل والزمن المتاح لهم ،كما يرونه مناسباً. و يهدف عادة إلى تحقيق الربح.

خصائص النظام الرأسمالي : يمتاز النظام الرأسمالي بـ:

- الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج ، حيث أن عناصر الإنتاج مملوكة للأفراد أو المنشآت أو الشركات، ولهم حرية التصرف في توظيفها أو استخدامها أو تعطيلها .
- السعي نحو تحقيق الربح بعيدا عن الأخلاق ، لأنه يقوم على حرية غير منضبطة.
- حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية
- اعتماد نظام السوق (آلية العرض والطلب)

– **مزايا النظام الإقتصادي الرأسمالي**:للنظام الإقتصادي الرأسمالي عدة مزايا نذكر أهمها في النقاط التالية:

- تطوير العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج،
- تحسين مستوى المعيشة نسبيا،
- كفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية.

- **عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

بالرغم من مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أن هناك جملة من العيوب نذكر أهمها:

- إستفحال ظاهرة الإحتكار :
- سوء توزيع الدخل والثروة :
- إنتشار البطالة وتكرر الأزمات والتقلبات الإقتصادية :
- الحرية الوهمية

4- 2- النظام الاشتراكي :

لإشتراكية إصطلاح واسع المعنى ينطوي تحت عدة مذاهب ومدارس مختلفة والقاسم المشترك بينها رغم تباين إتجاهاتها ونزعاتها هو مناهضتها للمذهب الفردي الحر الذي كرسته الرأسمالية، وتجمع على إحلال النظرية الجماعية محل النظرية الفردية وضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مع تباين وجهات النظر حول حدود هذا التدخل بين مؤيد لمجرد التدخل لتحسين أوضاع الطبقة العمالية وبين مناصر لفكرة الغاء الملكية الفردية تماما بكل صورها وإحلال الدولة محل الفرد وحافز المصلحة العامة محل حافز الربح. أهم رواد وأب هذا الفكر هو الاقتصادي الألماني **كارل ماركس**.

ومنه فإن النظام الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و يخضع إلى نظام الإدارة المركزية ، ويتميز بالخصائص التالية:

خصائص النظام الاشتراكي :

- الملكية العامة لعناصر الانتاج .
- لا يهدف الى الربح .
- تدخل الدولة وعدم حياديتها.

يتم حل المشكلة الاقتصادية وتخصيص الموارد عن طريق الدولة (جهاز التخطيط المركزي)، فالدولة تقوم بتحديد أولويات الانتاج، وتوجه (توظف) عناصر الانتاج لإنتاج السلع والخدمات حسب سلّم الأولويات التي وضعتها

مزايا النظام الإقتصادي الإشتراكي:

يؤكد الواقع أن للنظام الإقتصادي الإشتراكي عدة مزايا أهمها:

-التوزيع المتكافئ للسلطة بين الأفراد.

-التوزيع المتكافئ للدخل.

-الاختفاء النسبي للأزمات الإقتصادية الدورية في ظل الإقتصاد الموجه.

-غياب ظاهرة الاحتكار في الأسواق وما يرتبط بها من أثار سلبية.

عيوب النظام الإقتصادي الإشتراكي:

-ضعف الحوافز الفردية الخاصة بإنجاز الأعمال،

-قلة الإنتاجية (إنخفاض إنتاجية العمال)

-قلة الكفاءة الإنتاجية و الإقتصادية في تخصيص الموارد،

-قتل روح المبادرة والإبداع والإبتكار

4-3- النظام الإسلامي :

هو ذلك النظام الذي جاءت به الديانة الإسلامية حيث تتمثل مصادره الرئيسية في القرآن والسنة ومصادر التشريع الإسلامي الأخرى. تم تطبيق مبادئ وأصول هذا النظام في عهد الرسول (ص) وتبعه بعد ذلك الخلفاء الراشدين وبعض الدول الإسلامية التي قامت بعد ذلك. تتمثل المبادئ الرئيسية للنظام الإسلامية في الآتي:

- الملكية المزدوجة لوسائل الإنتاج.

- الآلية المزدوجة في استخدام الموارد .

إن النظام الإقتصادي الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة المستخرجة من القرأن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيشه باعتبار ان الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان.

4-4- تعريف النظام الإقتصادي المختلط:

هو ذلك النظام الإقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة إقتصادية، ولم تحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما إقتصاديا معينا بصفاته الأصلية سواء في جوانبه النظرية، او التطبيقية

5- النظرية الاقتصاديه و التحليل الإقتصادي:

تعرف النظرية الاقتصادية بأنها مجموعة من التعريفات الخاصة بظاهرة اقتصادية معينة والافتراضات ذات العلاقة التي يمكن استخدمها بواسطة التحليل المنطقي للوصول إلى نتائج اقتصادية للتنبؤ بمسار الظاهرة.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن هدف النظرية الاقتصادية هو محاولة تفسير حدوث الظاهرة الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلاً.

والنظرية الاقتصادية لا يسلم بصحتها إلا بعد اختبار مدى ملائمتها للواقع الاقتصادي الذي وضعت فيه فكلما كانت متوافقة مع الواقع كانت أكثر قبولا والعكس صحيح .

الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي :

أن دراسة النظرية الاقتصادية يمكن أن تقسم إلى مجالين واسعين هما:

الاقتصاد الجزئي Micro.Eco : و يسمى بنظرية السعر فهو يهتم مثلا بمسائل الأفراد والمشاريع و كذلك يهتم بالطريقة الأتي توزع فيها الأسرة دخلها بين الإنفاق على مختلف السلع و الخدمات كما يهتم بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن للمنشأة من خلاله تعظيم أرباحها. و المشكلة الأساس التي يعالجها هي تحديد الأسعار والكميات من خلال قوى العرض والطلب لذا فان نظريته هي نظرية الطلب ونظرية العرض ونظرية السعر في الأسواق المختلفة.

وهو يحاول تحديد ما الذي يجعل الفرد يشتري إحدى السلع بدلاً من الأخرى كونه مستهلكاً وما الذي يدفعه لإنتاج هذه السلعة أو تلك كونه منتجاً.

أما الاقتصاد الكلي Macro-Eco : يتعامل الاقتصاد الكلي مع الاقتصاد القومي في مجموعه و يتجاهل الوحدات الفردية و لذا فهو يهتم بكليات التحليل الاقتصادي فهو يعالج مشاكل الاقتصاد الوطني ككل ويهتم به. فهو يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد ويشارك في بعض الأحيان بتحليل التوازن العام وانه يتضمن دراسة

الإنتاج الكلي والاستخدام الكلي والمستوى العام للأسعار ويصف الدورات الاقتصادية ويحلل الإجراءات المالية والنقدية المختلفة والوسائل اللازمة لاستقرار النشاط الاقتصادي ويحلل التضخم واثر تغيرات معدلات النمو الاقتصادي.

-طرق التحليل الاقتصادي :

يمكن صياغة طرق التحليل الاقتصادي بالصور التالية:

1- الطريقة الوصفية : و تتضمن هذه الطريقة تحليل لظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية (لفظيه) دون أن يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة . وهذا النوع من التحليل يجعل الباحث عرضة لأخطاء التناقض المنطقي، غير أن هذه الطريقة تكون قاصرة في تحليل العلاقات تصعب صياغتها بصورة كمية.

2- الطريقة الرياضية : تعتمد هذه الطريقة على صياغة العلاقات الاقتصادية بشكل معادلات رياضيه للتعبير عن الظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة ، وهذا يتطلب من الباحث أن يكون ملما بالرياضيات. تستخدم الطريقة الرياضية في التحليل الاقتصادي في تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتلافي الوقوع في الأخطاء المنطقية إذا ما استخدم المنطق اللفظي وحده في حال تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة . ومن ميزاته انه يسمح بالتوصل إلى النتائج المتوخاة بصورة دقيقة.

3 – الطريقة القياسية : قد يكون هدف التحليل الاقتصادي أكثر من مجرد تحديد العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية كما هو الحال بالطريقة الرياضية أو الاقتصاد الرياضي، بل هو محاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها بالبعض الأخر. **و** بموجب هذه الطريقة يمكن اختبار الفرضيات والنظريات الاقتصادية كمياً. أي أنها تستخدم الاقتصاد القياسي في ذلك إلي يعتمد على الإحصاء و الرياضيات معا، كما يمكن لهذه الطريقة التنبؤ بالقيم لأهم المتغيرات عند رسم السياسة ألاقتصاديه

6- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يرتبط علم الاقتصاد بعدة علوم أهمها :

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وهو ما يعرف بمصطلح الاقتصاد السياسي، حيث أن معظم المشاكل الاقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية و أن القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج

اقتصادية، فمشاكل الأرض وعقد الدين الداخلي و فرض الضرائب و تحديد الحد الأدنى للأجور وغير ذلك ، كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج و أبعاد اقتصادية، كما أنها في الواقع ظواهر اقتصادية ولكن القرار بشأنها لا يتم من قبل اقتصادي، إنما من قبل سياسي، حيث تصوغ الدولة سياستها استنادا إلى تحليلات اقتصادية مبنية على توصيات مستشارين اقتصاديون ، لذلك تكون هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد و علم السياسة .

علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء : إن غالبية المتغيرات الاقتصادية كبيرة وقابلة للقياس و الاقتصادي بحاجة ماسة إلى البيانات الإحصائية لتفسير الظواهر الاقتصادية، فإن أي دراسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى حد كبير على الأساليب الدقيقة في جميع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها و تفسيرها

إن الاقتصادي يستعمل الأساليب الإحصائية المختلفة لمعرفة تطور الاقتصاد الوطني كل أو تطور أحد القطاعات الاقتصادية وكذلك التنبؤ بمعدلات ونسب النمو في المستقبل، حيث أن استخدام الإحصاء ضروري لكشف العلاقة ودرجة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

علاقة علم الاقتصاد بعلم الإجتماع :

إن بعض المشاكل الاقتصادية كإنخفاض مستوى المعيشة للأفراد يقود إلى مشاكل اجتماعية لذا تكون هنالك علاقة بين علم الإقتصاد وعلم الاجتماع ، ما دام علم الاقتصاد يتناول سلوك الإنسان عندما يحاول تحديد ماذا سيشتري ولماذا وكيف تكون ردود الفعل لديه عند اختلاف ظروف العمل وماذا يفعل المستهلكون بدخولهم العالية فإن كل هذا ذو علاقة بعلم النفس ، كما أن اتخاذ القرار من قبل المنتج أو المستهلك يكون له علاقة بالفلسفة وبشكل خاص بالأخلاق وبسبب كون الإقتصاد لم ينبغي أن تقوم دراسته على أساس المنطق.

علاقة علم الإقتصاد بعلم المحاسبة :

إن أحد الوسائل لقياس كفاءة المشروع هي الربحية التجارية وهنا تتجسد العلاقة القوية بين الإقتصاد و المحاسبة فالمحاسب لا بد و أن يكون على معرفة بفحوى الأرقام التي يتعامل معها، المحاسب في مشروع معين

مثلا يتعامل مع أرقام التكاليف و الإيرادات، حيث أن هنالك تكاليف صريحة و تكاليف ضمنية و أن هناك أنواع متعددة من التكاليف الكلية و الحدية و المتوسطة وكذلك التكاليف الثابتة ومتغيرة، فالمحاسب يجب أن يعرف هذه المصطلحات لكي يتجنب الوقوع في الأخطاء ، وهكذا يتضح أن هنالك علاقة وثيقة بين علم الإقتصاد و علم المحاسبة .

الوحدة الثانيـة

نظرية العرض و الطلب

التحليل الجزئي لسوق السلع والخدمات كوحدة إقتصادية يتم من خلال تحديد السعر أو القيمة النقدية للسلعة او الخدمة، إلا أن هذا يتطلب ضرورة أن تتصف هذه المنتجات بصفتين أساسيتين هما الندرة و المنفعة في أن واحد، حيث يعبر عن المنفعة بجانب الطلب وهو أن المستهلك هو الذي يحدد ما إذا كانت السلعة نافعة أم لا، وفي المقابل يعبر عن الندرة بجانب العرض، وعلى هذا الأساس فنظرية الطلب و العرض تقدم نموذجا يفسر لنا ما هو حاصل في الحياة الواقعية من تكوين السعر و تغيره بناءا على تفاعل قوى الطلب و العرض، كما تفترض هذه النظرية توافر شروط المنافسة التامة في هذا السوق و المتمثلة في تجانس السلع المقدمة للسوق وكذا الخدمات في شكلها، تعدد المنتجين أو البائعين، تعدد المستهلكين، توافر المعرفة التامة بأحوال السوق وخاصة فيما يتعلق بالسعر السائد.

1- نظرية الطلب

مفهوم الطلب: الطلب هو الكميات التي يكون المستهلكون راغبون وقادرين على شرائها من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها، وبذلك يكون الطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة على الشراء (الدخل أو حيازة المال) للحصول على سلعة أو خدمة خلال فترة زمنية معينة مقابل أسعار محددة. والطلب قد يكون مباشر كالطلب على المواد الغذائية ، كما قد يكون مشتقا كالطلب على سلعة لغرض استخدامها في إنتاج سلعة أخرى.

محددات الطلب:

يقصد بها العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة أو خدمة معينة، أو العوامل التي بتغيرها يتغير الطلب، و يمكن تقسيمها الى :

تمثلة أساسا في :

- Px سعر السلعة x
- Ps أسعار السلع البديلة للسلعة x ، (كالقهوة و الشاي)
- Pc أسعار السلع المكملة للسلعة (كالقهوة و السكر)
- R دخل المستهلك
- G أذواق أو اختيارات المستهلك

إذن فدالة الطلب على سلعة xتخضع لعدة متغيرات، و يمكن كتابة دالة الطلب على السلعة x كمايلي :

$$\mathbf{Q_{dx} = F\ (Px, Ps, Pc, R, G\ldots)}$$

Qdx تمثل كمية الطلب على السلعة x و هي المتغير التابع لمحددات الطلب **(Px, Ps, Pc, R,G…)** التي تعتبر متغيرات مستقلة. ومن أجل الحد من صعوبة التحليل بمتغيرات عديدة نكتفي بإنشاء علاقة خطية نعتبر فيها متغير واحد فقط، أما المحددات الأخرى فنعتبرها ثابتة (فرضية ثبات العوامل الأخرى، لتصبح دالة الطلب على السلعة x

كمايلي:

$$\mathbf{Q_{dx} = F\ (Px, Ps, Pc, R, G\ldots)}$$

$$\mathbf{Q_{dx} = F\ (Px)} \quad \textbf{أي}$$

دالة الطلب على السلعة x بدلالة سعرها

قانون الطلب:

من خلال التعريف نجد أن هناك علاقة عكسية بين السعر (متغير مستقل) من ناحية و الكمية المطلوبة (متغير تابع) من ناحية أخرى. أي أن الكمية المطلوبة لا تتأثر بغير السعر العائد للسلعة نفسها و لا تتأثر بغير ذلك من المتغيرات الأخرى هذه العلاقة العكسية بين متغيرين هي ما يعرف بقانون الطلب.

جدول ومنحنى الطلب :

1- جدول الطلب:

يمكن توضيح فكرة قانون الطلب أي العلاقة العكسية بين السعر و الكمية في الانحدار السالب لمنحنى الطلب و الذي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل. و من خلال الجدول التالي يظهر انه كلما ارتفع السعر قلت الكمية المطلوبة، وهكذا يتضح أن السعر يؤثر على الكمية المطلوبة تأثير عكسيا. هذه العلاقة العكسية يمكن ملاحظتها من انحدار منحني الطلب الذي ينحدر انحدار سالباً .

السعر P_x بالدينار	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الكمية Q_{dx} وحدة	8	7	6	5	4	3	2	1	0

جدول(3): جدول الطلب

2- منحني الطلب :

منحنى الطلب هو تعبير هندسي يبين العلاقة الدالية بين أسعار السوق و الكميات المطلوبة عند كل سعر ممكن من سلعة معينة وهو أيضا بناء افتراضي يبين كم هو عدد الوحدات من سلعة معينة يرغب المستهلك بشرائها خلال فترة زمنية معينة بكل الأسعار الممكنة مفترضين بقاء أسعار السلع الأخرى والدخل النقدي للمستهلك دون تغير. كما هو مبين في الشكل التالي إذ يوضع السعر على المحور الرأسي و توضع الكمية على المحور الأفقي . و كل نقطة على منحنى الطلب تمثل الكمية المطلوبة التي تقابل سعرا معينا .

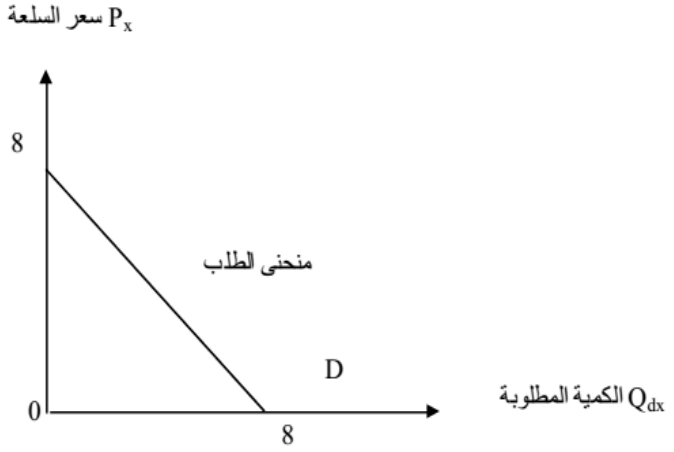

الشكل (2): منحنى الطلب

من الشكل نلاحظ أن العلاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة ، كما نلاحظ أيضا أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين أي إن (انحداره سالب).

العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة :

هناك سببان للعلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة هما:

الأول: اثر الدخل : في حالة ارتفاع سعر السلعة (مع افتراض ثبات الدخل النقدي) يجد المستهلك نفسه في وضع لا يسمح له إلا بشراء كمية من هذه السلعة اقل من السابق لأن الدخل الحقيقي قد ينخفض وبالعكس في حالة انخفاض سعر السلعة (مع افتراض ثبات الدخل النقدي) فان المستهلك يجد إن دخله النقدي يسمح له بشراء المزيد لان انخفاض السعر يعني ارتفاع الدخل الحقيقي وهذا ما يطلق علية (بأثر الدخل) .

الثاني: اثر الإحلال: في حالة ارتفاع سعر السلعة (مع بقاء أسعار السلع البديلة ثابتة) هذه السلع تصبح ارخص نسبيا من السلع التي ارتفع سعرها ،لذا فان المستهلك يقلل من

استهلاكه لهذه السلعة ، ما في حالة انخفاض سعر السلعة (من بقاء أسعار السلع البديلة ثابتة) فان هذا السعلة تصبح أعلى نسبيا من السلع التي انخفاض سعرها، لذا يحاول المستهلك أن يحصل على المزيد منها والتقليل من السلع الأخرى وهذا ما يطلق عليه (بأثر الإحلال)

الطلب السوقي :

هو عبارة عن مجموع الكميات التي يطلبها المستهلكين لنفس السلعة خلال فترة زمنية معينة، و لذلك يمكن معرفة جدول أو دالة أو منحنى عرض السوق بالمعلومات المتوفرة عن إجمالي المشترين في هذا السوق وبالتالي يمكن الحصول على كل من جدول ، دالة أو منحنى عرض السوق بالعلاقة التالية :

$$Q_D = \sum_{i=1}^{n} Q_{D_i} \Leftrightarrow Q_D = Q_{D1} + Q_{D2} + \cdots + Q_{Dn}$$

2- نظرية العرض

مفهوم العرض : العرض هو العلاقة بين الكميات من سلعة أو خدمة ما التي يكون البائعون قادرين على احضارها وبيعها في السوق في فترة معينة من الزمن وعند الأسعار المقابلة ، هذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

الكميات المعروضة من سلعة أو خدمة ما خلال فترة زمنية تعتمد على عدة محددات نوجزها قبل شرحها فيما يلي:

- سعر السلعة.
- أسعار السلع الأخرى.
- أسعار عوامل الإنتاج
- التقدم التقني أو التكنولوجيا.
- التنبؤات عن الأسعار في المستقبل.
- الأحوال المناخية.
- سياسات الحكومة

دالة العرض : تبين دالة العرض العلاقة بين الكميات المعروضة و المتغيرات المحددة لهذه الكميات ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق العلاقة التالية :

$$Q_{s\,x} = f(\,Px\ Py\ Pk.L\ .\ .\ .\ PT)$$

حيث أن :

Qs تمثل الكميات المعروضة من السلعة x؛

P_x سعر السلعة x؛

P_Y أسعار السلع الأخرى؛

P_K أسعار عوامل الإنتاج ؛

P_T قيمة المستوى الفني للإنتاج ؛

وحتى نتمكن من دراسة وتحليل أثر هذه العوامل على الكميات المعروضة نقوم بدراسة أثر عامل واحد فقط في الكمية المعروضة مع افتراض تبات باقي العوامل الأخرى، وعادة ما نلجأ إلى تثبيت كل العوامل ماعدا سعر السلعة قيد الدراسة وهذا ما يطلق عليه بقانون العرض، وبالتالي تصبح دالة العرض من الشكل:

$$Q_s = f(Px)$$

إذن تصبح المعادلة كمايلي $Q_s = f(Px) = a\,Px + b$

قانون العرض

ينطلق قانون العرض من وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة وسعرها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويمكن توضيح هذه العلاقة بطريقتين هما:

جدول و منحنى العرض

جدول العرض: سعر السلعة نفسها يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في العرض، لذلك فيما يلي نفترض أن كل العوامل المؤثرة في العرض ثابتة على حالها والعامل الوحيد الذي يتغير هو سعر السلعة، هذه العلاقة يمكن ملاحظتها بالنسبة للسلعة X في الجدول التالي والذي يعرف بجدول العرض:

سعر السلعة X	1	2	3	4	5	6
الكمية المعروضة من السلعة X	0	100	200	300	400	500

الجدول (4): جدول العرض

1- **منحنى العرض:**

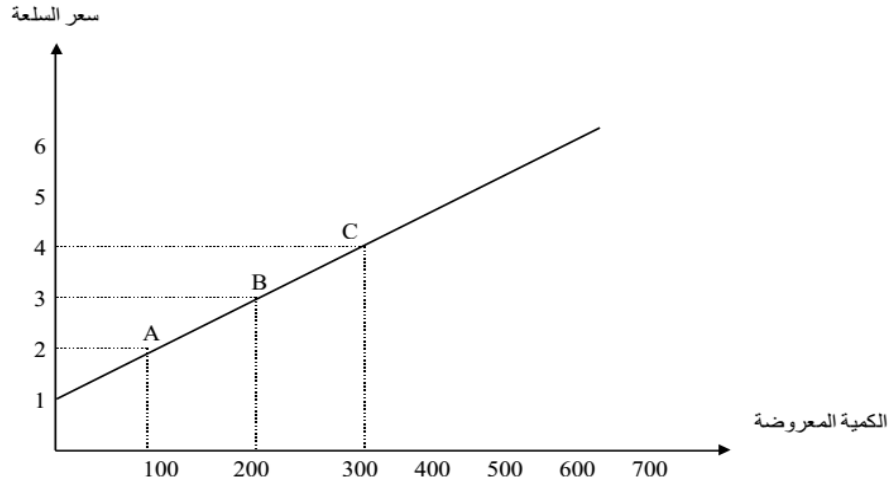

الشكل (3) : منحنى العرض

من الشكل نلاحظ أن منحنى العرض يوضح العلاقة بين سعر السلعة X والكميات التي يرغب في عرضها عند مختلف الأسعار وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها و من الشكل أيضا نجد أن العلاقة بين سعر السلعة X والكمية المعروضة منها علاقة مباشرة ومنحنى العرض موجب الميل فهو يصعد إلى أعلى من الشمال إلى اليمين.

– محددات العرض

أشار قانون العرض عند بيان العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة إلى إفتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهي العوامل التي تؤثر في العرض بإستثناء السعر. ويمثل جدول العرض نتائج سلوك وقرارات المنتج الذي يقوم بإنتاج سلعة أو خدمة من أجل تعظيم الأرباح، ويعتمد سلوك المنتج وقرارات الإنتاج على عدد من المحددات أهمها:

1- أسعار عناصر الإنتاج : ترتبط أسعار عناصر الإنتاج بتكلفة الإنتاج، و يؤدي إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأرباح وعلى اندفاع المنتج نحو التوسع في الإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض الكميات المعروضة من السعلة. أما إذا انخفضت أسعار عناصر الإنتاج فإن الكمية المعروضة ستزداد. وبهذا يمكننا القول أن أسعار المواد الأولية ترتبط بعلاقة عكسية مع العرض.

2- المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج: يؤدي إستخدام تكنولوجيا متقدمة أو تقنية إنتاج كثيفة الإستخدام لرأس المال Techniques Intensive Capital إلى إرتفاع كفاءة الإنتاج وزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى، وبالتالي إنخفاض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يزيد من رغبة المنتج في عرض كميات أكبر من السلعة للاستفادة من اتساع هامش الربح. وبهذا يمكننا القول أن ثمة علاقة طردية بين المستوى التكنولوجي و العرض.

3- الضرائب والإعانات : تعتبر الضرائب والإعانات من الآليات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في الكميات المعروضة من سلعة أو خدمة ما. عندما تقدم الحكومة إعانات نقدية أو غير نقدية للمنتجين، فإن ذلك يعني تحمل الحكومة جزء من تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يحفز المنتجين لإنتاج المزيد من هذه السلعة. أما عندما تفرض الحكومة ضرائب على المنتج، فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج و إلى انخفاض العرض.

4- عدد المنتجين: يزداد عرض السوق من سلعة ما كلما زاد عدد المنتجين لهذه السلعة عندما يدخل منتج إضافي إلى السوق فإن مجموع الكميات المعروضة عند كل مستوى من مستويات الأسعار سوف يزداد. وهذا يعني أن العلاقة بين العرض وعدد المنتجين علاقة طردية.

5- أسعار السلع ذات العلاقة : يؤثر سعر السلعة X على العرض من سلعة أخرى مثل إذا كان بإمكان المنتج إنتاج السلعتين بنفس عناصر الإنتاج المتوفرة لديه. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد المنتجين يستخدم ما لديه من موارد في إنتاج الذرة والقمح، فإن إرتفاع سعر الذرة سيؤدي إلى إنخفاض العرض من القمح، لأن المنتج سيقوم بتوجيه غالبية ما لدية من موارد وعناصر إنتاج إلى إنتاج الذرة، والعكس صحيح

العرض السوقي :

هو عبارة عن مجموع الكميات التي يعرضها البائعون من نفس السلعة خلال فترة زمنية معينة، ولذلك يمكن معرفة جدول أو دالة أو منحنى عرض السوق بالمعومات المتوفرة عن إجمالي العارضين في هذا السوق وبالتالي يمكن الحصول على كل من جدول أو دالة أو منحنى عرض السوق بالعلاقة التالي:

$$Q_S = \sum_{j=1}^{m} Q_{s_j} \Leftrightarrow Q_S = Q_{s1} + Q_{s2} + \cdots + Q_{sm}$$

3- نظرية توازن السوق

السوق :

يعرف السوق بأنها الحيز أو المكان الذي يلتقي فيه بائعو السلع أو الخدمات مع مشتريها سواء أكان هذا اللقاء في المكان نفسه أو عبر وسائل الاتصال ، وهذا الحيز يمكن أن يكون قرية أو حياً أو مدينة أو قطراً أو إقليماً وقد يشمل العالم بأسره.

مفهوم التوازن :

تحدث حالة التوازن عندما تتساوى الكمية المطلوبة من سلعة ما في السوق مع الكمية المعروضة من نفس السلعة في فترة زمنية واحدة. ويتحقق التوازن بيانياً عند تقاطع منحنى الطلب السوقي مع منحنى العرض السوقي. ويسمى السعر والكمية عند التوازن بسعر التوازن وكمية التوازن، فإذا لم تتساوى قوى العرض والطلب يكون السوق في حالة عدم توازن وسيكون هناك ميل إلى تغير سعر السوق حتى يتم الوصول إلى حالة توازن.

سعر التوازن وكمية التوازن :

يعرف سعر التوازن بأنه "السعر الذي تكون عنده الكمية المطلوبة Qd من قبل جميع المستهلكين مساوية للكمية المعروضة Qs من قبل جميع المنتجين". ويعرفه البعض بأنه السعر الذي ينظف السوق بحيث لا يشهد السوق فائض في سوق السلعة ولا عجز، يمكن التعبير عن حالة توازن السوق بإستخدام جدول طلب السوق وجدول عرض السوق، ومن خلال إستخدام منحنى طلب السوق ومنحنى عرض السوق أو من خلال معادلة الطلب ومعادلة العرض. ويعبر عن شرط التوازن بما يلي :

الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة

$$Q_d = Q_s$$

1- توازن السوق بيانيا :

المثال التالي عبارة عن جدول يبين طلب وعرض السوق في سوق معينة و لسلعة معينة

السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة	الفائض أو العجز
10	50	270	فائض = 220
8	100	210	فائض = 110
6	150	150	0
4	200	90	عجز = 110
2	250	30	عجز = 220

جدول (5): جدول توازن السوق

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي : إن سعر التوازن الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة هو السعر 6، وعنده لا يشهد السوق أي فائض أو عجز. ويلاحظ من الجدول أن الكمية المطلوبة تساوي 150وحدة وكذلك الكمية المعروضة.

وبتمثيل كل من جدول طلب السوق وجدول عرض السوق بيانيا، كما هو مبين في الشكل التالي نصل إلى نقطة التوازن E **وهي نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض**

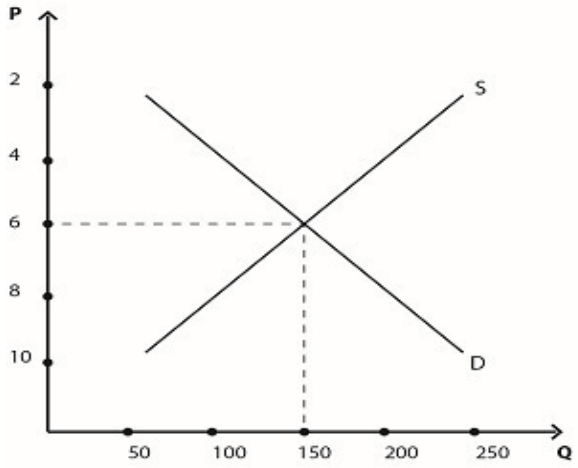

الشكل (4): منحنى توازن السوق، (سعر التوازن وكمية التوازن)

يوضح الشكل أن التوازن يحدث عند نقطة تقاطع منحنى العرض S مع منحنى الطلب D عند النقطة E إذا الإحداثيات P =6 و Q =150 هي نقطة التوازن

2- توازن السوق حسابيا :

ويمكننا إيجاد سعر التوازن وكمية التوازن باستخدام المعادلات، وذلك من خلال تقدير معادلة طلب السوق ومعادلة عرض السوق، ومن ثم البحث في تحقيق شرط التوازن (Qs = Qd) وقد تم تقدير معادلة طلب السوق ومعادلة عرض السوق بالإعتماد على الجدول السابق في وكانت على النحو التالي:

$$Qd = 300 - 25P$$
$$Qs = 30P - 30$$

ولإيجاد سعر وكمية التوازن نساوي الكمية المطلوبة بالكمية المعروضة:

$$Qd = Qs$$
$$300 - 25P = 30P - 30$$
$$330 = 55P$$
$$P = 6$$

ولإيجاد كمية التوازن، نعوض سعر التوازن في معادلة طلب السوق أو معادلة عرض السوق. وعليه تكون كمية التوازن تساوي 150 وحدة.

محددات سعر التوازن وكمية التوازن :

أشرنا سابقا عن الفرق بين التغير في الطلب و التغير في الكمية المطلوبة و عن الفرق بين التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة، إلى أن الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير إذا تغير سعر السلعة، ويكون إتجاه الحركة حسب قانون الطلب و قانون العرض. أما الطلب والعرض فيتغيران إذا تغير واحد أو أكثر من العوامل المحددة لكل منهما. واشرنا كذلك إلى أن تغير كل من الطلب والعرض يمكن تمثيله بيانيا على شكل إنتقال لمنحنى الطلب ومنحنى العرض على التوالي.

مما سبق نستطيع القول أن كل من موقع منحنى الطلب وكذلك موقع منحنى العرض قابل للتغيير، وبذلك تكون نقطة التوازن قابلة للتغيير كذلك وعندها يتغير كل من سعر التوازن وكمية التوازن.

أنواع التوازنات :

نميز ثلاث أنواع للتوازن : التوازن المستقر، التوازن غير مستقر و التوازن المحايد

أ- **التوازن المستقر:** نقول عن توازن أنه توازن مستقر إذا ما حدث خلل في السوق السلعة فإنه توجد قوى اقتصادية مصححة تعيدنا إلى وضع التوازن الأصلي.

ب- **التوازن غير مستقر:** يحدث التوازن غير المستقر في الحالات التي تأخذ منحنيات الطلب و العرض أشكالا غير طبيعية (استثناءات)، حيث إذا ما حدث خلل في السوق فإن القوى الاقتصادية المصححة ستبعدنا أكثر فأكثر عن وضع التوازن وبتالي لا يمكن الرجوع مرة أخرى إلى وضع التوازن الأصلي.

ج- **التوازن المحايد** : يحدث التوازن المحايد في الحالة النادرة و هو عند تطابق منحنى الطلب على منحنى العرض حيث اذا ما حدث خلل في سوق السلعة فذلك لن ينشط أي قوى سوقية من شأنها تؤدي الى تغير حالة التوازن.

الوحدة الثالث

الناتج الوطني، الدخل الوطني و الإنفاق الوطني

يهتم الاقتصاد الكلي بكيفية تحديد المستوى الكلي في الاقتصاد الوطني، المستوى العام للأسعار، مستوى التوظيف، معدلات الفائدة ومتغيرات أخرى تجميعية مثل: ميزان المدفوعات وأسعار الصرف.

ولفهم هذه المسائل يجب دراسة ما يسمى بالحسابات الوطنية للدخل حيث توضح كيفية قياس المتغيرات الكلية الأساسية مثل الناتج والدخل والإنفاق، مما يمكن من التعرف على كيفية أداء الاقتصاد الوطني في إنتاج السلع والخدمات، فضلا عن تتبع التغيرات في النشاط الاقتصادي من خلال تغيرات الدخل والناتج والإنفاق.

ولا تقتصر أهمية الحسابات الوطنية للدخل عن هذا الحد فقط، بل تتعداه إلى توضيح الإطار النظري الذي يبين العلاقات التي تربط بين المتغيرات التجميعية الرئيسية الثلاث: الدخل، الناتج، الإنفاق.

1- الناتج الوطني الإجمالي:

يقيس الناتج الوطني الإجمالي لبلد ما قيمة كل السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) باستخدام خدمات عناصر الإنتاج الوطنية في هذا البلد، إذن فهو:

أولا: يشمل كل السلع والخدمات النهائية فقط وليس السلع والخدمات الوسيطة فعلى سبيل المثال فإن القمح والدقيق المستخدم في صناعة الخبز تعتبر سلع وسيطة، فلا يجب احتسابها، وإنما نكتفي فقط بحساب السلعة النهائية وهي الخبز والهدف من استبعاد السلع الوسيطة هو تفادي الازدواج الحسابي، ويمكن في الواقع العملي تجنب هذه المشكلة باستخدام طريقة القيمة المضافة حيث يتم احتساب القيمة التي يتم إضافتها فقط إلى السلعة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وتعرف القيمة المضافة بأنها الفرق بين القيمة الإجمالية للإنتاج ومستلزمات الإنتاج الوسيطة المستخدمة.

فإذا اتبعت هذه الطريقة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، فإن القيمة المضافة تعطي القيمة الصافية للإنتاج في كل مرحلة، وتعطي تقديرا للناتج القومي على مستوى كل قطاعات الاقتصاد الوطني مثال: إذا افترضنا أن سلعة الخبز وهي سلعة نهائية يمر تصنيعها بثلاثة مراحل:

فالمزارع يقوم بزراعة القمح فإذا كانت قيمته 300 وحدة نقدية وسنفترض أن المزارع لم يستخدم أي سلع أو مستلزمات وسيطة، فتكون القيمة المضافة لهذه المرحلة 300 وحدة نقدية.

300-0= 300 وحدة نقدية.

وإذا افترضنا أن المزارع يبيع قيمة إنتاجه من القمح 300 وحدة نقدية إلى قطاع المطاحن الذي يستخدمه كمستلزمات إنتاج، ويحوله إلى دقيق قيمته 600 وحدة نقدية فالقيمة المضافة في قطاع المطاحن تكون: 600 ون - 300 ون = 300 ون

وفي النهاية يحصل المخبز على الدقيق 600 ون ويستخدمه كمستلزمات إنتاج، لينتج الخبز وقيمته 1000 ون فتكون القيمة المضافة 1000 ون – ون 600 = 400 ون

مجموع القيم المضافة في القطاعات الثلاث: 300+300+400 = 1000 ون وهي تتساوى مع قيمة الناتج النهائي أي قيمة إنتاج الخبز.

ثانيا: يتكون الناتج الوطني الإجمالي، من قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في الفترة الجارية فقط، أي أنه لا يشتمل على المعاملات في السلع أو الإنتاج الموجود فعلا والذي تم إنتاجه في فترات سابقة.

ثالثا: يتم حساب القيمة النقدية للناتج الوطني الإجمالي على أساس تقييم السلع والخدمات المنتجة باستخدام أسعارها السوقية، ونلاحظ هنا أنه لا توجد مشكلة بالنسبة لتقييم السلع والخدمات التي لها أسعار، ولكن تظهر المشكلة عند تقييم بعض أنواع الخدمات التي ليس لها أسعار سوقية مثل الخدمات الحكومية (التعليم- الدفاع...) مثل هذه الخدمات العامة يمكن تقدير قيمتها على أساس قيمة المنفق عليها.

إذن يتضح من تعريف الناتج الوطني الإجمالي، أنه يقدر قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة التقدير باستخدام الأسعار الجارية التي سادت في نفس الفترة، مثل هذا التقدير يعطي ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية.

1-1- الناتج المحلي الإجمالي: من تعريف الناتج الوطني الإجمالي، يلاحظ أنه يشتمل على ما تم إنتاجه من سلع وخدمات باستخدام خدمات عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين، سواء تم في داخل البلد أو خارجها. أما الناتج المحلي الإجمالي فيشمل كل ما تم إنتاجه محليا سواء باستخدام خدمات عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

ويتضح من هذا التعريف أن الناتج القومي ينقص عن الناتج المحلي بمقدار ما أنتجه الأجانب في الداخل، كما أن الناتج القومي يزيد على الناتج المحلي بمقدار ما يضيفه المواطنون نتيجة لقيامهم بالإنتاج في خارج البلد.

1-2- الناتج الوطني الصافي: نعلم أن المؤسسات تقوم بتخصيص مبالغ تسمى بالمخصصات مقابل امتلاك الأصول الرأسمالية، لأن جزءا منها يدخل ضمن قيمة السلع النهائية التي تقوم بإنتاجها.

ويعرف الاهتلاك الرأسمالي على المستوى الوطني بأنه قيمة ما يجب أن يخصص من الناتج الوطني الإجمالي للمحافظة على الطاقة الإنتاجية في المجتمع ثابتة.

ويرغب الاقتصاديون في معرفة ذلك الجزء من الناتج الوطني الإجمالي الزائد عن القدر اللازم للإحلال محل الآلات والتجهيزات والمباني المستخدمة في الإنتاج الجاري للسلع والخدمات، مثل هذا الجزء هو الناتج الوطني الصافي أي أن:

الناتج الوطني الصافي= الناتج الوطني الإجمالي- قيمة الاهتلاك الرأسمالي

وعلى الرغم من أن الناتج الوطني الصافي هو مقياس أكثر دقة لمعدل النشاط الاقتصادي في المجتمع الذي يمكن تحقيقه على مدى فترات طويلة من الزمن، إلا أن تقديرات الناتج الوطني الإجمالي هي التي تستخدم في الغالب، وذلك بسبب عدم دقة تقديرات الإهتلاك الرأسمالي.

2- الدخل الوطني:

يعرف الدخل الوطني لبلد ما، بأنه ذلك التيار من المدفوعات أو العوائد الكلية، الذي يتدفق خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، والذي يستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج الوطنية، وذلك مقابل مساهمتها في الأنشطة الإنتاجية، سواء في داخل البلد أو خارجها.

2-1- الدخل الوطني: هو تيار يتدفق من المدفوعات أو العوائد خلال سنة، أي يجب أن لا يشتمل في سنة معينة على عوائد تم الحصول عليها في سنوات أخرى سابقة، وتقسم خدمات عناصر الإنتاج تقليديا إلى خدمات العمل، رأس المال، الأراضي والمباني والتنظيم وتحصل على عوائد في صورة أجور ومرتبات، فوائد، ربح وإيجارات وأرباح على الترتيب، وتمثل كل منها نصيب عامل الإنتاج الذي ساهم في إنتاج الدخل الوطني، أي أن:

الدخل الوطني = الأجور والمرتبات + الفوائد + الربح والإيجارات + الأرباح

ويلاحظ هنا أن ما يعتبر دخلا يجب أن يكون مقابل تقديم خدمات إنتاجية وله ما يقابله من الناتج الوطني، وعلى ذلك فالمعاشات أو الإعانات الاجتماعية الحكومية أو الهبات والهدايا، لا تعد دخولا وإنما تحويلات لا يقابلها سلع وخدمات، وبالمثل المبالغ والإيرادات التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض أو بيع جزء من الثروة لا تعتبر دخلا ولا تدخل في حسابات الدخل الوطني.

لا يشتمل الدخل الوطني على عوائد الأجانب في الداخل نتيجة استخدام ما يمتلكونه من خدمات عناصر الإنتاج في الأنشطة الإنتاجية في داخل البلد، بينما يشتمل على العوائد التي تستحق للمواطنين في الخارج والتي تتمثل في تحويلات المواطنين إلى بلدهم نتيجة استخدام خدمات عناصر الإنتاج التي يمتلكونها في الخارج.

2-2- الدخل المحلي: هو مجموع العوائد التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج من المواطنين أو الأجانب خلال فترة سنة، نتيجة استخدامها في الأنشطة الإنتاجية داخل الحدود الجغرافية للبلد.

الدخل الوطني = الدخل المحلي + العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج – العوائد المستحقة للأجانب في الداخل.

- يعد الدخل الوطني أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تستخدم لتتبع تطور النشاط الإنتاجي في الدولة، فتطوره في فترة زمنية يعكس حالة نمو أو ركود الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة الزمنية، فمعدل الزيادة السنوية في الدخل الوطني يعد أحد معايير التنمية الاقتصادية.

– يعد مستوى الدخل الوطني الحقيقي وشكل توزيعه بين السكان من العوامل الهامة المحددة لمستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع فلو زاد الدخل القومي خلال فترة زمنية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان يزيد متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تزيد الرفاهية الاقتصادية والمالية للأفراد.

– ترجع أهمية دراسة الدخل القومي إلى أهميتها في تتبع تطور النشاط الإنتاجي ومستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة هذا بالإضافة إلى أن إحصاءات الدخل القومي ومكوناته ضرورية لتصميم الخطة الاقتصادية.

3– الإنفاق القومي (الوطني):

هو ما تم إنفاقه للحصول على السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة) يتكون الإنفاق الوطني من أربع مكونات هي:

3–1– الإنفاق الاستهلاكي الشخصي: ويشمل تقريبا كل مشتريات الأفراد من السلع والخدمات الاستهلاكية، ما عدا مشتريات المنازل والمباني والتجهيزات الجديدة حيث تدخل ضمن الاستثمار، كما يشمل السلع الاستهلاكية المعمرة، هذا النوع من الإنفاق الشخصي هو إنفاق نهائي لغرض الاستهلاك وليس للاستخدام في أغراض إنتاجية.

3–2– الإنفاق الاستثماري المحلي الإجمالي: الاستثمار عبارة عن رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وعلى هذا فإنه يشمل السلع الرأسمالية مثل السلع الإنتاجية المعمرة، كما يشمل المباني والتجهيزات الجديدة سواء كانت خاصة بوحدات إنتاجية أو وحدات استهلاكية ويلاحظ أن هذا الاستثمار محلي، بمعنى أن قسط الاهتلاك الرأسمالي لا يستقطع من إجمالي الاستثمار.

وجدير بالذكر أن الإنفاق الاستثماري الإجمالي يشمل أيضا صافي التغير في مخزون الوحدات الإنتاجية من المواد الأولية والخامات والمنتجات غير تامة الصنع، وتامة الصنع حيث يمثل المخزون زيادة في أصول الوحدة الإنتاجية تزيد من رصيد رأس المال القائم.

ولكن يجب أن نتأكد من استبعاد مخزون أول المدة، لأنه قد تم إنتاجه في فترات سابقة ولا يخص الفترة الجارية.

أي أن صافي التغير في المخزون = مخزون آخر المدة – مخزون أول المدة.

3–3– المشتريات الحكومية للسلع والخدمات: جرى العرف على اعتبار غالبية مشتريات الحكومية من السلع والخدمات بمثابة مشتريات استهلاكية وتمثل إنفاق استهلاكي حكومي (عام) ومن أمثلة المشتريات

الحكومية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية، شراء مواد غذائية للمستشفيات والسجون والجنود، أو الإنفاق على الطرق أو الدفاع، أو الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية.

وعلى الرغم من أن بعض مشتريات الحكومة، قد تكون ذات طبيعة استثمارية، مثل الإنفاق على المباني الحكومية والسكنية الجديدة وشراء أدوات إطفاء الحريق، إلا أنه ولصعوبة التفرقة بين ما يعتبر استهلاكا واستثمارا يعتبر الإنفاق الحكومي إنفاقا استهلاكيا.

ولكن يجب ملاحظة أن هناك بعض المدفوعات التحويلية التي تقوم بها الحكومة، ولا تحصل مقابلها على سلع وخدمات، مثل المدفوعات إلى أصحاب المعاشات، إعانات البطالة، مثل هذه المدفوعات التحويلية لا يقابلها ناتج قومي وبالتالي تستبعد عند حساب الإنفاق القومي.

3-4- صافي الصادرات (الصادرات-الواردات): تمثل الصادرات من السلع والخدمات الوطنية إنفاقا بواسطة الأجانب على المنتجات المحلية، وبالتالي تؤدي إلى زيادة تيار الدخل والإنفاق، وتدخل حصيلة الصادرات كأحد مكونات الإنفاق القومي لأنها تمثل الطلب الأجنبي على ما تم إنتاجه محليا.

ومن الناحية الأخرى نجد أن الواردات من السلع والخدمات الأجنبية، تمثل إنفاق المواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية، وبالتالي تؤدي إلى تسرب جزء من الدخل والإنفاق إلى الخارج ومن ثم تستبعد الواردات عند حساب الإنفاق الوطني، ويلاحظ أن الواردات قد تكون جزء من مشتريات الأفراد أو الحكومة أو الاستثمار المحلي أو ربما استخدام جزء منها في إنتاج السلع التي تم تصديرها إلى الخارج، وبالتالي يجب أن تستبعد الواردات من الصادرات لنحصل على ما يسمى بصافي الصادرات، وهذا هو الجزء الذي يدخل في حساب الإنفاق القومي وقد تكون صافي الصادرات موجبة إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، أو سالبة إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات.

4- العلاقة بين: الدخل الوطني، الناتج الوطني والإنفاق الوطني:

يمكن القول بأن الدخل الوطني يتطابق مع الناتج الوطني ومع الإنفاق الوطني، وهذه المفاهيم الثلاثة وإن كانت تبدو مختلفة إلا أنها صور مختلفة لنفس الشيء.

فالناتج الوطني ينظر إلى مصدر الإنتاج ويركز على قيمة الإنتاج من سلع وخدمات، بينما الدخل الوطني ينظر إلى ناحية استلام الدخل مقابل تقديم خدمات عوامل الإنتاج، ويركز على أنصبة كل من عوامل الإنتاج من الدخل، أما الإنفاق الوطني فيهتم بكيفية إنفاق الدخل القومي.

إذن فالناتج الوطني يتطابق مع الدخل الوطني:

فالوحدات الإنتاجية تقوم بتوزيع قيمة ما أنتجته من سلع وخدمات نهائية (قيمة الناتج الوطني) على أصحاب خدمات عوامل الإنتاج مقابل استخدامها في العملية الإنتاجية، وذلك في صورة أجور ومرتبات، إيجارات وريع، فوائد وأرباح ونعلم أن مجموع هذه العوائد هو الدخل الوطني أي أن:

الناتج الوطني = الدخل الوطني.

أما بالنسبة للإنفاق الوطني، فلابد وأن يتطابق أيضا مع الدخل الوطني والناتج الوطني، فالإنفاق الوطني ما هو إلا إنفاق للدخل الوطني كما أن الإنفاق الوطني لابد وأن يتساوى مع قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها (الناتج الوطني).

– من خلال ما تقدم نجد أن حسابات الدخل الوطني والإنفاق تمكن من تحديد أو قياس الأداء الاقتصادي لأي مجتمع، ولكن كما ذكرنا توجد بعض العمليات الاقتصادية المختلفة التي تؤدى في النشاط الاقتصادي ولكنها لا تدرج ضمن حسابات الدخل الوطني والإنفاق.

– إن طريقة إعداد حسابات الدخل الوطني تختلف من مجتمع لآخر وفقا لأسلوب إعداد الحسابات من ناحية، ووفقا لمدى توافر كمية البيانات والمعلومات عن المعاملات الاقتصادية المختلفة التي تتم في النشاط الاقتصادي للمجتمع ومدى دقتها خلال فترة التقدير.

– بالرغم من اختلاف حسابات الدخل القومي والإنفاق من مجتمع لآخر، إلا أنها تحتوي على الكثير من التفاصيل الدقيقة عن أنواع الاستثمارات، وأنواع السلع الاستهلاكية ومصادر استخدامات الموارد الحكومية، وعناصر المدفوعات الدولية والمعاملات فيها، وكذلك الإنتاج النهائي لكل قطاع أو صناعة في المجتمع... ومن ثم فإن هذه الحسابات تمكن من دراسة وتفسير أداء النشاط الاقتصادي في المجتمع.

5– توزيع الدخل القومي :

يعرف التوزيع بأنه" توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع". كما يعرف أيضا بأنه: "تقسيم وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته." لكن التعريف الأول لا يشمل كافة أفراد المجتمع، والتعريف الثاني لا يشمل توزيع الثروة، ولذلك يمكن تعريف التوزيع تعريفا شاملا بأنه: الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القوميين، بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع

أنواع التوزيـــع: للتوزيع نوعان رئيسيان هما:

-**التوزيع الوظيفي** : يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، فيقتضي هذا النوع توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية أي حسب مقدار ما يملكه وأهمية مساهمته في العملية الإنتاجية، حيث يتميز نصيب كل فرد في الدخل القومي عن الآخر بالنظر إلى مساهمة كل واحد في العملية الإنتاجي.

التوزيع الشخصي : هو توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع، بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الإنتاجية

توزيع العوائد على عوامل الإنتاج :

إن توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسكيون" نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه :"نظرية توزيع الدخول على عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه : " نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج.

وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الإنتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، و الفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم و سنبين معنى كل واحد منهم فيما يلي:

-**عائد الأرض يسمى الريع** : ويعرف الريع أنه العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل تأجير الأرض للاستفادة من مزاياها.

-**عائد العمل يسمى الأجر** : و يعرف الأجر أنه ثمن العمل، أي المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل.

و ينبغي التمييز بين الأجر النقدي (الاسمي) والأجر الحقيقي، **فالأجر النقدي** هو ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء قيامه بالعمل في يوم معين، أو في فترة زمنية معينة، فهو إذن يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال مدة زمنية معينة، أما **الأجر الحقيقي** هو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يحصل عليها بواسطة أجره النقدي، فهو إذن يشير إلى مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي.

-**عائد رأس المال يسمى الفائدة** :وتعرف الفائدة بأنها المبلغ المستحق على مبلغ معين أقرض لفترة معينة.

عائد التنظيم يسمى الربح : ويعرف الربح بأنه العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي، كما يعتبر الربح هو العائد المتبقي بعد قيام المؤسسة بدفع التكاليف الإنتاجية كافة، وما تبقى يشكل العائد الذي يحصل عليه المنظم بشكل ربح

الوحدة الرابع : الإنتاج

الإنتاج

1- **تعريف الإنتاج** : الإنتاج هو مجموع السلع والخدمات التي نحصل عليها باستخدام عناصر الإنتاج المختلفة في مكان وزمان معينين .

وعناصر الإنتاج ثلاث: الطبيعة وهي موضوع العمل، والعمل وهو جهد الإنسان الذي نجريه على الطبيعة ليستخرج منها منافع، وسيلة العمل وهي رأس المال.

1-2 **– علاقات الإنتاج** : هي العلاقات الاجتماعية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين التي تنشأ أثناء عملية الإنتاج.

- العلاقات الإنتاجية الإقطاعية: الاستغلال الكبير.
- العلاقات الإنتاجية الرأسمالية: الصراع الطبقي.
- علاقات الإنتاج الاشتراكية: الذوبان في المصلحة العامة.

1-3- أشكال الإنتاج : يأخذ عدة أشكال:

-السلع الاستهلاكية: عبارة عن كمية السلع التي نستهلكها وينتهي أثرها، وبعضها محدد بفترة زمنية.

- السلع الاستثمارية: عبارة عن السلع التي تعمر طويلا في حياة المجتمع، وتستعمل في الحصول على منتجات جديدة ، الآلات والتجهيزات.

-بعض الاقتصاديين يعتبرون الخدمات قطاعا إنتاجيا لأنها تؤثر على العملية الإنتاجية بصفة غير مباشرة، ويعبرون عن كمية الإنتاج بكتلة الأجور التي يتحصل عليها العمال.

2- عناصر الإنتاج:

أ-الأرض أو الطبيعة : وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها، سواء كانت ثروات طبيعية فوق سطح الأرض كالأنهار والغابات والمحاصيل الزراعية أو ثروات طبيعية في باطن الأرض كالمعادن في باطن الأرض مثل الغاز والنفط والفحم

ب-العمل : الموارد البشرية ويشمل كافة المجهودات التي تساهم في العملية الإنتاجية سواء كانت مجهودات وأعمال بدنية أي يغلب عليها المجهود البدني مثل أعمال البناء والزراعة والنظافة، أو أعمال ومجهودات ذهنية يغلب عليها المجهود الذهني كعمل الطبيب والأستاذ

ج-رأس المال : ويشمل الأموال والأصول التي يساهم الإنسان في إنتاجها و ايجادها. وينقسم رأس المال إلى:

-رأسمال متداول: وهو رأس المال الذي يستخدم لمرة واحدة في الإنتاج كالنقود والمواد الخام لمستخدمة في إنتاج السلع والوقود الذي تستخدمه الآلات في المصانع والسلع الوسيطية والشبه مصنعة التي تدخل في إنتاج سلع أخرى

رأسمال ثابت: ويشمل الأصول الإنتاجية الثابتة التي تستخدم أكثر من مرة في العملية الإنتاجية أي رأس المال الذي يستخدم لتحويل رأس المال المتداول من شكله الخام إلى منتج منتهى التصنيع وهذا مثل الآلات والمنشآت والمصانع والمباني والوحدات الإنتاجية

د - التنظيم : يقصد به العملية التي من خلالها يتم التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج بنسب معينة أي تنسيق العملية الإنتاجية من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مع تحمل المخاطرة في العملية الإنتاجية، ويسمى الشخص الذي يقوم بالتنظيم: المنظم

قطاعات الإنتاج والدورة الإنتاجية

-قطاعات الإنتاج:

تقسم إلى ثلاثة قطاعات رئيسية

1- قطاع إنتاج السلع الرأسمالية "إنتاج وسائل الإنتاج" أي أن هذا القطاع مهمته الحصول على السلع الاستثمارية التي تستخدم في العملية الإنتاجية كرؤوس الأموال، والتجهيزات.

2- قطاع إنتاج سلع الاستهلاك الوسيط: تتجلى في القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعا تستهلك أثناء العملية الإنتاجية مثل البترول، الطاقة.

3- قطاع إنتاج سلع الاستهلاك النهائي: عبارة عن القطاعات التي تنتج سلعا تؤدي إلى الإشباع المباشر لمختلف الرغبات مثل المواد الغذائية وغيرها

-حساب الإنتاج : يمكن حسابه بطريقتين مختلفتين :

الطريقة الأولى: تقتضي جمع إنتاج القطاعات الاقتصادية، غير أن هذه الطريقة توصلنا إلى نتائج خاطئة لأن الإنتاج ينتج مرة واحدة ويتداول عدة مرات وبالتالي يحسب عدة مرات. الطريقة الثانية (القيمة المضافة:) القيمة المضافة هي عبارة عن القيمة الزائدة التي تم خلقها في المجتمع وبعبارة أخرى هي الفرق بين قيمة المنتجات والتكاليف التي انفقت من أجل صنع هذا الإنتاج وتحسب من العلاقات التالية:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج -تكاليف الإنتاج

أو: القيمة المضافة = المبيعات -الاستهلاك الوسيط.

3-الدورة الإنتاجية :يتم توظيف عناصر إنتاج مختلفة " عمال، مواد أولية، رؤوس أموال " وتنسيقها بطريقة علمية محكمة للحصول على العائد المالي، وهذا العائد المحصل عليه ينقسم إلى قسمين مختلفين: قسم لتغطية التكاليف وآخر في شكل أرباح يعيد عملية الإنتاج مرة أخرى.

3-دالة الإنتاج :

3-1- تعريف دالة الإنتاج:

تعرف دالة الإنتاج بأنها العلاقة الفنية بين المدخلات المادية المستخدمة من العوامل الإنتاج كالمتغيرات المستقلة، وبين إنتاج من سلعة معينة كمتغير تابع. وأنها تصف قوانين الإنتاج وتعني بتحويل العوامل المستخدمة إلى سلعة في أية مادة.كما تعبر عن المستوى التقني (التكنولوجي) في المنشأة أو الصناعة ككل وتفترض الكفاءة رغم أن هذا الإفتراض ليس صحيحا على الدوام ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج رياضيا بالصيغة التالية:

$$Y=f(X1 ;X2.....)$$

Y=الكمية المنتجة من سلعة معينة

X1=عامل إنتاجي 1

X2=عامل إنتاجي 2

3- قانون تناقص الغلة :

يهتم قانون الغلة المتناقص أو كما يسمي أحيانا قانون نسب المتغيرة بوصف ما يحدث لناتج من تغير في كمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج مع إبقاء الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية الأخرى ثابت و ينص القانون على أنه : أن الإنتاج يزداد بشكل متزايد، وبعد مدة معينة يأخذ الإنتاج بزيادة متناقصة إلى أن يصل إلى قمة الإنتاج وبعدها إذا أضيف وحدات من متغير فإن الإنتاج سوف يتناقص بشكل مطلق .

وبهذا يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل طبقا لسلوك منحنيات الناتج:

المرحلة الأولى : مرحلة تزايد الغلة حيث يزداد الإنتاج الكلي بمعدلات مزايدة , وفيما يتزايد كل من الناتج الحدي وناتج المتوسط ويكون الحدي أكبر من المتوسط . وفي هذه المرحلة يستخدم المتغير ثابت كميات غير إقتصادية بالنسبة للمدخل المتغير

المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي يتم فيها الإنتاج ، وتبدأ من قمة الناتج المتوسط إلى أن يكون الناتج الحدي مساويا للصفر وفيها يكون ناتج المتوسط اكبر من الناتج الحدي

المرحلة الثالثة : تناقص الغلة المطلق

تناقص الغلة المطلق حيث يكون الناتج الكلي متناقص , ويكون ناتج الحدي سالب، فالوحدات الإضافية من المدخل المتغير خلال هذه المرحلة من الإنتاج تسبب انخفاضا في ناتج الكلي. لذا فإن توسيع الإنتاج ينبغي أن يتم من خلال استخدام وحدات إضافية من المدخل الثالث وليس التغير ومن خلال مراحل الإنتاج يمكن القول أن المرحلة الثانية هي المرحلة رشيدة للإنتاج وتتحدد أفضل توليفة بين عنصر الإنتاج الثابت مع العنصر المتغير عند نقطة التي تتساوى فيها قيمة الناتج الحدي للعنصر المتغير مع سعره.

الوحدة الخامسة : الإستهلاك

الإستهلاك

1- تعريف الاستهلاك : الاستهلاك هو إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات ويعني الاستهلاك عادة الإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية ، وطبقا لهذا المفهوم فإن الدخل الذي لا ينفق يذهب إلي الادخار ومن ثم يمكن استهلاكه في المستقبل.

2 – أقسام و أنواع الاستهلاك :

1- الاستهلاك المستقل عن مستوي الدخل (التلقائي) : وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك والذي لابد أن يحصل عليه الفرد حتى وان كان دخله صفرا، وذلك إما بالسحب من مدخراته إن وجدت أو بالاقتراض وهذا القسم يمثل الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك اللازم للحياة.

2- **الإستهلاك المعتمد على مستوي الدخل**: وهو الجزء من الإستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك، فكلما زاد دخله ازدادت أنواع وكميات السلع والخدمات التي يستهلكها، وبالتالي تعتبر علاقة طرديه موجبه بين الدخل والاستهلاك.

3 –تصنيف الاستهلاك:

1–الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط : يقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلات والإدارات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع والخدمات. ويعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج. أما الاستهلاك الوسيط فيقصد به إستعمال المؤسسات للمواد والمنتجات والخدمات مرة أخري وهو استهلاك منتج.

2–الإستهلاك الفوري والإستهلاك التدريجي: الإستهلاك الفوري هو استعمال النهائي للسلع والخدمات مرة واحدة مثل: تناول الطعام مرة أو استعمال المواد الأولية .الاستهلاك الفوري هو صفة اغلب الخدمات مثل

خدمة النقل .أما الاستهلاك التدريجي فهو الاستعمال المتكرر للسلع والخدمات عدة مرات أي استهلاك السلع والخدمات بصوره تدريجية وليست فورية مثل: استعمال المباني اللباس.

3–الاستهلاك الفردي و الإستهلاك الجماعي : الإستهلاك الفردي على سبيل المثال دواء وصفه الطبيب لشخص مريض يخصه شخصيا دون سواه، بينما التنزه في الحدائق العامة فهو مسموح لجميع الناس. ولهذا نقول إن تناول الدواء هو استهلاك فردي في حين التنزه في الحديقة هو استهلاك جماعي، فهنالك سلع وخدمات تستهلك بصوره فردية أو جماعية

4–الإستهلاك الخاص و الإستهلاك العام:

أ–الإستهلاك الخاص : هو حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال وبناءا عليه فإن محدد إنتقال السلعة والخدمة من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي هو عملية إستهلاكية.

ب–**الاستهلاك العام** : وهو استخدام الأفراد للخدمات التي يقدمها لهم قطاع الخدمات الحكومية مجانا أو بمقابل رمزي

4 – العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

1–العوامل الشخصية: هناك عوامل رئيسية تؤدي إلي ميل الأفراد إلي الإقلاع عن الإنفاق من دخولهم أهمها:

– تكوين احتياطي للأحداث الطارئة.

– لإيجاد ظروف في المستقبل مثل إيجاد ظروف أحسن عندما يكبر الإنسان في السن أو التعلم لأفراد الأسرة وما شابهه.

– للتمتع باستهلاك حقيقي أكبر والرغبة في المستقبل والرغبة في المعيشة في مستوى أفضل.

– للتمتع بالاستقلال في السلطة

– للقيام بالمضاربة في أسواق الأوراق المالية كلما كانت الفرصة مواتية

– تكوين ثروة لخلفه من بعده، والإقلاع عن الإنفاق لمجرد الشبع، أو لمجرد الشح. ولا شك أن عكس هذا يؤدي إلي زيادة الإنفاق وهذه الحوافز أطلق عليها اسم حوافز الاحتياطي وبعد النظر والتقدير للمستقبل وبالاستثمارات

2-العوامل الاقتصادية

1 – الضرائب : يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوي الضرائب الشخصية، وأن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن للتصرف للمستهلكين مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم ، و إن أي تخفيض للضرائب يؤدي إلى زيادة استهلاكهم الجاري.

2 – توقع الظروف الاقتصادية في المستقبل : فإذا توقع الناس ارتفاع دخلهم في المستقبل فإنهم سوف ينفقون جزء أكبر من دخلهم الحالي. وعلى العكس فإن التشاؤم بالنسبة للمستقبل يجعل العائلات تخفض من إنفاقها الحالي.

3 – السياسة المالية : ويقصد بها السياسات التي تتبعها الدولة للتأثير على عرض النقود وسرعة تداولها، تؤدي إلي إعادة توزيع الدخل مما يؤثر على الاستهلاك، و أن سياسة الدين العام تؤثر على الاستهلاك تأثيرها على الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه المجتمع

4-الثروة : تدخل الثروة ضمن محددات للاستهلاك، وهي تلعب أدوارا عدة في فرضية فريدمان عن الدخل الدائم.

5-الدخل المتاح: يتأثر الاستهلاك بالدخل المتاح الذي يلعب دورا هاما في الاستهلاك. ويمكن تعريف الدخل المتاح : أنه الدخل الذي يمكن التصرف فيه بعد استقطاع الضرائب مضافا إليه تحويلات من الحكومة.

6– الإدخار : الإدخار يؤثر على الإستهلاك فالادخار يزيد في سن الشباب ويصل الإدخار إلى القمة في منتصف العمر، وبعدها يأخذ في النقصان في سن الشيخوخة.

7- التضخم : التضخم يؤثر على الاستهلاك حيث توجد علاقة عكسية بين الاستهلاك والتضخم

8– حجم السكان : مما لا شك أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإستهلاك. و البعد السكاني للإستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية، بل يتعداه إلى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيره

5 – دالة الإستهلاك :

توضح دالة الإستهلاك العلاقة بين الدخل المتاح و الإستهلاك . وهي تعكس العلاقة بين الإستهلاك والعامل او العوامل التي تحدده أو تؤثر عليه ، ويمكن التعبير عنها رياضيا بالشكل التالي :

$$c=a+by \quad \text{أي} \quad C=f(y)$$

بحيث : – $0<a$ الإستهلاك المستقل عن الدخل (الإستهلاك التلقائي)

– $0<b<1$ الميل الحدي للإستهلاك

– c الإنفاق الإستهلاكي

الميل الحدي للإستهلك: MPC

إذا كانت البيانات منفصلة، مبوبة او في شكل جدول:

$$MPC=\frac{\Delta c}{\Delta y}=\frac{C_2-C_1}{y_2-y_1}$$

–أما إذا كانت البيانات متصلة، غير مبوبة، أو في شكل دالة:

$$\mathrm{MPC} = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \mathrm{b}$$

وهي تعبر عن المشتقة الجزئية الأولى لدالة الاستهلاك بالنسبة للدخل.

الميل المتوسط للإستهلاك : وهو الجزء من الدخل المنفق في شكل إستهلاك أو نسبة الإستهلاك إلى الدخل :

$$APC = C/Y$$

الوحدة السادسة : الإدخار

1- تعريف الإدخار و أنواعه

1-1- تعريف الإدخار: الإدخار هو الجزء غير المنفق من الدخل على الاستهلاك. وعليه فإن الدخل المتاح يمثل مجموع الدخول التي تتاح لأفراد القطاع العائلي، ويتم توجيه الجزء الأكبر منه للإنفاق الاستهلاكي، بينما يتجه الجزء المتبقى من الدخل المتاح للإدخار، أي أن الإستهلاك والإدخار يمثلان مكونيين مكملين يرتبطان بالدخل المتاح بعلاقة طردية في حالة تغير الدخل المتاح، بينما يرتبط الاستهلاك والادخار ببعضهما بعلاقة عكسية في ثبات الدخل المتاح

(الإدخار = الدخل- الإستهلاك)

1-2- أنواع الإدخار:

أ-الإدخار الإختياري : وهو الإدخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعا و استجابةٍ لإرادته ورغبته نتيجة وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا اِ لإنفاق . وتتم تنميته عن طريق إيجاد الوعي الإدخاري لدى المواطنين، ودعم الثقة بالإدخار، وتطوير المؤسسات الإدخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.

ب-الادخار اِلإجباري : وهو إدخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضبات قانونية أو لقرارات حكومية أو قرارات الشركات. وقد انتشر الإدخار الإجباري في الإقتصاد الحديث.

وينشأ الإدخار عن ثلاثة مصادر أساسية وهي إدخار العائلات مثل الودائع وبوالص التأمين ودفعات التقسيط والتقاعد وغيرها. و إدخار المؤسسات ويشمل الأرباح السنوي غير الموزعة، و إدخار الدولة الذي يعبر عن فائض ميزانية الدولة .

2- دوافع الإدخار

أ- **القدرة الادخارية** : هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل حجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه.

ب– الرغبة الادخارية : فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعا للدوافع التي تدعو للإدخار مقدار تأثر الفرد والطبقات الإجتماعية بهذه الدوافع .

ج– الدخل : يعد الدخل عاملا أساسيا في زيادة الادخار أو انخفاضه، فإذا إزداد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد، ولكن الإدخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الإستهلاك.

د–معدل الفائدة : تختلف الإقتصادات فيما بينها حول تأثير معدل الفائدة على تكوين الادخار، ففريق منهم يرى أن انخفاض معدل الفائدة يساهم في ارتفاع حجم الادخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الانخفاض في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي، ويرى فريق آخر أن انخفاض معدل الفائدة يؤثر سلباً على الادخار إذ يثبط من عزيمة أصحاب الدخول في تأجيل استهلاكهم وتكوين الادخار

هـ– النظام المالي: إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضارئب على الدخول انخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضارئب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار.

و– درجة الاستقرار الاجتماعي :تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية والحروب في حجم الادخار تأثيرا سلبيا.

ز– النظام الاقتصادي : ففي ظل الرأسمالية تتكون المدخرات من إدخار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بالدرجة الأولى. وفي الاشتراكية فإن القاعدة الشعبية يرتفع نصيبها تدريجيا في الدخل القومي فتزداد قدرتها على الادخار.

3–دالة الإدخار:

طالما أن الدخل يقسم بين الإستهلاك والإدخار :

الدخل = الإستهالاك + الدخار $y = c + s$

فإنا دالة الإدخار تساوي : $s = y - c$

وبتعويض دالة الإستهلاك في الدالة السابقة نجد :

$$S = y - (a + by)$$

$$S = y - a - by$$

ومنه فإنا دالة الإدخار تساوي : $S = -a + y (1-b)$

و(a–) تعبر عن دالك الجزء من المدخرات التي تستعمل في الإستهلاك عندما يكون الدخل يساوي 0 ، وإشارة السالب تعبر عن نقص في الإدخار و هو بالمقابل لقيمة (a) في دالة الإستهلاك .

الميل المتوسط للإدخار : وهو الجزء من الدخل الموجه للإدخار

$$\mathbf{APC = S/Y}$$

4–العلاقة بين الإستهلاك و الإدخار :

تقاس العلاقة بين الإستهلاك و الإدخار وعلاقتهما بالدخل بالميل المتوسط والميل الحدي بحيث :

$$Y = C+S \Rightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow 1 = APC + APS$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y} = \frac{\Delta c}{\Delta Y} + \frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow 1 = MPC + MPS$$

ومنه نستنتج أن :

$$MPC + MPS = 1$$
$$APC + APS = 1$$

أي انه إذا تغير الدخل بوحدة واحدة سيخصص جزء منها للاستهلاك والجزء المتبقي يذهب للادخار وهدا حسب سلوك الأفراد.

الوحدة السابعة : الإستثمار

1- تعريف الإستثمار وأهميته :

1-1 – تعريف الإستثنار :

سلسلة من النفقات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون مادي كالمباني والمعدات والآلات وغيرها، أو غير مادي كالأسهم والسندات. الاستثمار ذو علاقة مزدوجة، علاقة تمويلية تنشأ عندما تستخدم مدخرات المجتمع كرأس مال نقدي للإنفاق علي شراء السلع الإنتاجية كرأس حقيقي.وعلاقة إنتاجية تنشأ عن الاستثمار الحقيقي عنها كعنصر إنتاجي من عناصر الإنتاج الأربعة، والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية.

1-2- أهمية الإستثمار :

-زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

-توفير مختلف السلع والخدمات لأفراد المجتمع.

-رفع معدل العمالة من خلال خلق مناصب عمل جديدة.

-زيادة معدلات التراكم الرأسمالي للدولة.

-فتح مجال التصدير وخلق أسواق دولية جديدة مما يسمح بالتوسع الاستثماري.

2- أنواع الإستثمار

1- حسب المعيار الجغرافي لمجالات الإستثمار:

– الإستثمارات المحلية :تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات، الأوراق المالية والذهب، والمشروعات التجارية.

– **الإستثمارات الخارجية أو الأجنبية** : تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة. وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

2 – حسب المعيار النوعي لمجال الإستثمار :

–الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية : يعتبر الإستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب وغيرها. و الأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة.

–الإستثمار المالي : يشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، أو سند، أو شهادة إيداع، يعطي الأصل المالي حقا ماليا لمالكه أو لحامله، ويكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية

3 – حسب المدة الزمنية:

استثمار قصير الأجل : وهو الذي يكون في حدود لا تتجاوز السنة.

استثمار متوسط الأجل : ويكون لفترة بين سنتين إلى خمس سنوات على الأكثر.

استثمار طويل الأجل :وهو الاستثمار الذي يتجاوز عشر سنوات ويمكن أن يصل ضضإلى 30سنة .

محددات الإستثمار:

أ–العوامل المباشرة

–سعر الفائدة : مستوى الاستثمار الكلي يتحدد بالتغيرات في سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض حجم الاستثمار الكلي و العكس صحيح.

–الأرباح : الاستثمار يتأثر طرديا وداليا بالربح.

–معدل التغير في الدخل :ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار

–رأس المال : علاقة موجبة، ويتحقق رأس المال عن طريق القيام بعملية الادخار، وعن طريق القروض الخارجية.

–التكنولوجيا : إرتفاع المستوى التكنولوجي سيؤدي إلى زيادة الإستثمار.

–الحوافز : التشجيع والتسهيلات والامتيازات والضمانات، وهي مرتبطة بقانون الاستثمار وبالواقع الاقتصادي.

–الطلب الكلي : تؤدي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات إلى زيادة حجم الاستثمارات.

الاتجاه العام للأسعار: الارتفاع المستمر في الأسعار انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ينخفض الإدخار ينخفض الإستثمار.

ب–العوامل غير المباشرة :

–التوقعات : التفاؤل يشجع الإستثمار.

–الضرائب : زيادة الأعباء الضريبية تؤدي إلى تقليل الحافز على الإستثمار.

–القروض : رفع الفائدة على القروض حسب الرأسمالية يؤدي إلى انخفاض مستوى الإستثمار.

3–دالة الإستثمار:

1- **حالة الإستثمار مستقل عن الدخل Y**:

تكتب رياضيا بالشكل التالي: $I = I0$

I: الإستثمار.

I0 : الإستثمار المستقل (الإستثمارات المدخرة من مدخرات سابقة قبل وصول الدخل).

2- حالة استثمار دالة في للدخل:

$I = I0 + ry$ أي أن : $I = f(y)$

I: استثمار

I0: استثمار مستقل. (الإستثمارات المدخرة من مدخرات سابقة قبل وصول الدخل).

r : معلمة سلوكية و هي الجزء المتقطع من الدخل الموجه للإستثمار و هي أيضا ميل دالة الإستثمار (MPI).

Y: الدخل.

I0 : إستثمار تلقائي، r :

ويمكن تمثيل هذه العالقة بيانيا كما يلي:

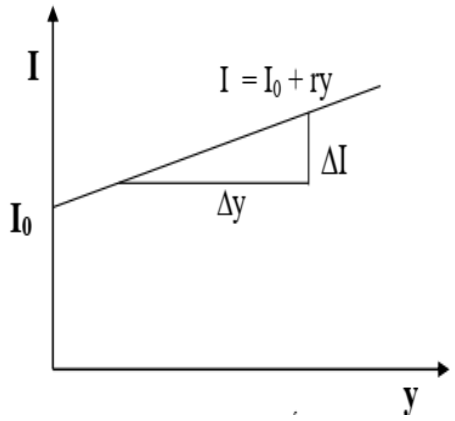

الشكل (5) : علاقة الإستثمار بالدخل

لكن مع هذا فإن كينز لم يستثني أثر سعر الفائدة في الطلب الإستثماري، ويمكن تمثيل ذلك بالصيغة الرياضية التالية:

$I = I0 - gi$ أي أن : $I = f(i)$

لأن العالقة بين الطلب الإستثماري وسعر الفائدة عكسية ، فكلما زادت سعر الفائدة قل الإستثمار والعكس صحيح.

4-تصنيف الإستثمار:

يصنف الإستثمار إلى نوعين أساسيين:

- الإستثمار الحقيقي: وهي تلك الإستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع (تثمين الرأس المال)، بالإضافة إلى تحسين وزيادة الطاقة الإنتاجية.

- الإستثمار الظاهري: وهو يشمل الإستثمارات التي لا ينتج عنها استقال ملكية السلع الرأسمالية، وأن أي زيادة في الطاقة الإنتاجية في المجتمع وينقسم إلى قسمين:

أ- استثمار مالي: ويتمثل في شراء الأوراق المالية (االسهم والسندات).

ب- الإستثمار في الموجودات المستعملة: كشراء سلع انتاجية مستعملة.

الوحدة الثامنة : الأعوان الاقتصاديون

1- تعريف العون الاقتصادي:

إن مجموع الأفراد الذين يقومون بالإستثمار، الإنتاج، الإستهلاك، الإدخار والتبادل مع الخارج يصنفون إلى فئات متشابهة ومتجانسة من حيث السلوك الاقتصادي، إذن فالمتعامل الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمهام اقتصادية تتولد عنها تدفقات اقتصادية.

2- تصنيف الأعوان الاقتصاديين:

يصنف المتعاملون الاقتصاديون إلى:

2-1- المؤسسات (الشركات أو المشروعات) قطاع الأعمال: يمكن تعريف المؤسسة بأنها جهاز يتكون من كل الأنشطة التي تختص بإنتاج وتوزيع السلع بغرض تحقيق الربح، هذا يعني أنه لا يمكن تصور وجود مؤسسة تسعى لخلق وتقديم منافع فقط لأن هذا يخرجها مباشرة من نطاق المؤسسات الاقتصادية كالمعاهد التربوية، الثقافية، الإدارات العمومية، لأن هذه الأخيرة لا تسعى لتحقيق الربح.

2-2- العائلات (الأسر): تتكون من مجموع المستهلكين سواء كانوا يعيشون ضمن أسر أو فرادى ويتشابهون في نشاطهم الاقتصادي باعتباره ينصب على استهلاك السلع والخدمات ويتميز هذا العون الاقتصادي بأنه يحصل على دخل يستعمله للاستهلاك والادخار وبالتالي فالعائلات تقدم العمل (الجهد العضلي والفكري) مقابل دخل يسمح لها بالاستهلاك وأيضا بالادخار في المؤسسات المالية.

2-3- المؤسسات المالية: هي تلك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في إنجاز عمليات مالية منها البنك المركزي، صناديق الادخار، شركات التأمين، وتتمثل وظيفة هذه المؤسسات في توفير الأموال التي يحتاجها الأعوان الاقتصاديون وذلك بتحصيل المدخرات وضخها في الدائرة الاقتصادية، إذن فهي تلعب دور الوسيط بين مالكي رؤوس الأموال ومستعمليها.

2-4- الخارج: يتناول كل العمليات الاقتصادية التي يجريها البلد مع الدول الأخرى وللخارج أهمية اقتصادية بالنسبة للوطن فمنه نقوم باستيراد السلع التي لا ننتجها محليا، ونصدر له السلع التي تزيد عن حاجتنا.

2-5- الإدارات: هي كل الهيئات التي تقدم خدمات وغالبا ما تكون مجانية، إذ أن المستفيدين لا يقدمون مقابل بصفة آلية ومباشرة.

هذه العناصر الخمسة ترتبط مع بعضها البعض بتدفقات مالية وعينية وارتباطها يشكل مضمون النشاط الاقتصادي ويعرف هذا التكامل بالدورة الاقتصادية

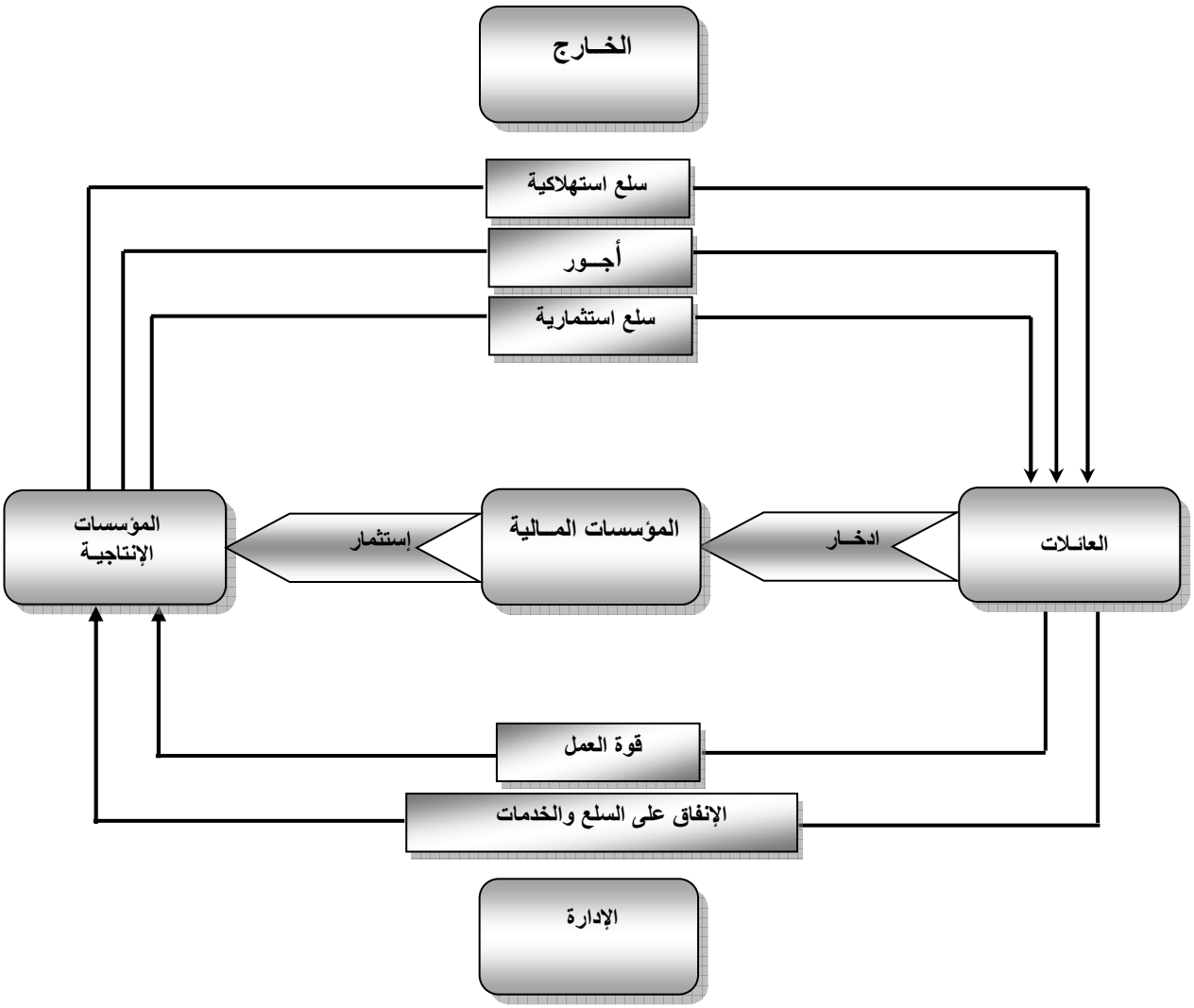

الشكل(5) : الدورة الاقتصادية

وفيما يلي مفهوم المؤسسات الاقتصادية والبنوك.

3- مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأنواعها:

3-1 تعريف المؤسسة الاقتصادية: يجمع الاقتصاديون على أهمية دور المؤسسة في الاقتصاديات المتطورة هذه الوحدة التي أصبحت المقر الرئيسي للنشاط الإنساني الذي يتضمن تلبية أغلبية الاحتياجات من إنتاج السلع والخدمات وتوزيع الإيرادات وخلق مناصب الشغل، من خلال مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني.

والملاحظ أن هناك تعريفات للمؤسسة من وجهة نظر قانونية أو اقتصادية أو إنسانية، وحسب المراحل التاريخية التي مرت بها بغية تقريب المؤسسة النظرية قدر الإمكان بالمؤسسة الحقيقية، سنتعرض لبعض التعاريف الاقتصادية من خلال مقاربتين: تقليدية وحديثة.

المقاربة التقليدية: تعرف المؤسسة حسب هذه المقاربة بكونها خلية إنتاجية بسيطة ترتكز أساسا على إنتاج السلع والخدمات لعرضها في السوق، إذن فهي: "المقاول" الاقتصادي الذي ينتج سلعا وخدمات بغرض البيع وذلك تحت سلطة أو إدارة "المقاول" أو أنها تقوم بتوليف كميات العوامل مع الأخذ بعين الاعتبار أسعارها وحالتها التقنية من أجل تعظيم الأرباح.

إذن يتضح أن هذه التعاريف لا تأخذ بعين الاعتبار إلا البعد الاقتصادي، لأنها امتداد للأفكار التقليدية على أساس النظام الرأسمالي، حيث يقوم المقاول العقلاني بالتوليف الأمثل بين عوامل الإنتاج، وبطريقة حسابية يمكنه بلوغ المستوى الذي يضمن له الربح الأعظمي، إلا أن هذه النظرة تنفي وجود تنظيم معقد تنجم عنه مشاكل تتعرض لها المؤسسة، كما أنها تتميز بالعقلانية التامة التي ترتكز على توافر المعلومة في الحاضر والمستقبل في ظل محيط ساكن، لكن هذا المبدأ تعرض للعديد من الانتقادات.

ومن هنا نجد المبرر الموضوعي لنقد التعاريف السابقة كونها غير كافية للإلمام بالواقع المعقد للمؤسسة، بحيث اعتبرتها نظاما مغلقا لا يتأثر بالمحيط ويخضع لشروط المنافسة التامة أين تكون المؤسسة قادرة على الحصول على المعلومات الكافية، لكن نظريات التنظيم تقول عكس ذلك، إضافة إلى كون مؤسسة اليوم نظام مفتوح في علاقة مع المتعاملين الاقتصاديين الآخرين الذين يعتبرون قيودا جديدة يجب على المؤسسة مراعاتها.

المقاربة الحديثة: تضم المقاربة الحديثة مختلف النظريات التي تخالف النظريات الكلاسيكية، وهي تركز على عناصر أخرى أهمها الإنسان والتكنولوجيا والبيئة، وبالتالي نصبح نتحدث عن نظام مفتوح وعقلانية محدودة،

لكن الجديد في هذه المقاربة هو النظرة الشاملة للمؤسسة ككل متكامل لا يمكن تجزئته نظرا للتفاعلات بين مختلف أجزائه، واعتمادها المتبادل على بعضها البعض من أجل بلوغ هدف المؤسسة، هذه الأخيرة التي تصبح مركزا لاتخاذ القرارات، تتميز بقدرتها على تدعيم نفسها بإستراتيجية قادرة على تسيير القيود الداخلية والخارجية.

وأصبحت المؤسسات تقارن اليوم بأنظمة حية، تنشأ، تنمو ثم تزول إذا لم تستطع التكيف والصمود أمام المعطيات الجديدة، حيث لم تعد المؤسسة في حالة سكون كلية ثم أنه نتيجة لتوسع حجم المؤسسات المعاصرة لا يمكن لشخص واحد أن يملكها فأصبحت ملكا لعدد من الأشخاص ومن هنا بدأ النزاع الداخلي بين العمال وأصحاب رأس المال والإدارة، إذن تبدو المؤسسة ضمن هذه المقاربة عبارة عن نظام إجمالي مكون من مجموعة نظم فرعية في تفاعل دائم، حيث انتقلت من وحدة إنتاجية بسيطة إلى وحدات إنتاجية ضخمة، وأنشأت وظائف قصد تمكينها من بلوغ أهدافها بفعالية، ثم تعددت هذه الوظائف وتباينت أهميتها ومكانتها داخل المؤسسة من أجل مواجهة الأخطار وبالتالي من أجل البقاء والاستمرار.

3-2 أنواع المؤسسات الاقتصادية:

3-2-1 – التصنيف حسب الشكل القانوني:

المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي يملكها ويديرها شخص واحد وفي هذه الحالة تسمى بالمؤسسة الفردية، بحيث ليس لهذا النوع من المؤسسات وجود مالي مستقل، فهي مرتبطة بصاحبها من حيث التمويل والتنظيم والتسيير واتخاذ القرار، أما إذا تعدد ملاكها فتسمى بالشركة وهذه الأخيرة تتمتع بتواجد مستقل ولها شخصية معنوية قائمة بذاتها فهي ملك لشخصين أو أكثر بحيث على كل شريك الالتزام بتقديم حصة من المال أو العمل و من ثم اقتسام الأرباح والخسائر.

– التعاونيات: تتكون التعاونية من تجمع إرادي للأفراد قصد تحقيق هدف مشترك على مستويين:

"على المستوى الاقتصادي تهدف إلى خدمة أعضائها قصد تحسين أحوالهم. أما على المستوى الإنساني فهي تحاول خلق روح التعاون والتضامن والعدالة الاجتماعية وعليه فهي لا ترتكز على الربح كغاية لنشاطها".

– المؤسسات المختلطة: تتميز هذه المؤسسات بالتعاون بين الجماعات المحلية والأفراد على مستوى التسيير وفي أغلب الأحيان على المساهمات المالية وعليه تكون مساهمة الدولة في التمويل جزئية ورقابتها أيضا جزئية ومحدودة على اعتبار أن ملكيتها تعود إلى القطاع العام والقطاع الخاص بصورة مشتركة.

– المؤسسات العمومية: هي وحدات اقتصادية مكلفة بإنتاج السلع والخدمات السوقية تمتلك الدولة رأس المال وتدير هذه الوحدات، وهي كل تنظيم يهدف إلى انتاج وبيع السلع والخدمات تعود ملكيتها للدولة، ومقارنة بالإدارة العمومية، تتميز المؤسسة العمومية بكونها تنشط في سوق وتتحصل على معظم مواردها من جراء نشاطها، مقارنة بالمؤسسة الخاصة تتميز المؤسسة العمومية بكون السلطة بيد الدولة.

3-2-2 – التصنيف حسب الشكل الاقتصادي:

مؤسسات تجارية: هي مؤسسات تهتم بالنشاط التجاري، أي شراء المنتجات النهائية وإعادة بيعها دون تحويلها ويتم ذلك عادة بكميات كبيرة كالأروقة والمساحات الكبرى.

المؤسسات الخدمية: تهتم بتقديم خدمات كمؤسسات النقل، البريد والمواصلات وغيرها.

المؤسسات المالية: هي التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين وغيرها.

المؤسسات الزراعية: تقوم باستثمار الأراضي واستصلاحها وتهتم بزيادة إنتاجية الأرض.

المؤسسات الصناعية: تهتم بإنتاج السلع انطلاقا من المواد الأولية وعليه فهي تنقسم إلى صناعات استخراجية وصناعات تحويلية، هذه المؤسسات تكون عادة مؤسسات ضخمة تتطلب رؤوس أموال كبيرة.

4– البنوك:

جرت العادة أن تقسم البنوك إلى نوعين: البنوك التجارية والبنوك المركزية، وقد ظهر في الدول الإسلامية نوع جديد من البنوك التجارية يطلق عليه اسم البنوك الإسلامية.

4-1– البنوك التجارية: يعرف البنك التجاري أنه المؤسسة التي تمارس الاقتراض والإقراض وتسمى أيضا بنوك الودائع، تعمل في السوق النقدي، حيث تستقبل الودائع من الأفراد والهيئات (العمومية والخاصة) في شكل نقود أو غيرها وتعطي مقابل يتمثل في فائدة ترتبط بالفترة الزمنية لهذه الودائع، وهي بنوك تسعى إلى تحقيق الربح (تجارية) تتمثل في الفوائد المحققة خلال دورة عادة ما تكون سنة، وتقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين هما: قبول الودائع وخلق النقود.

– قبول الودائع: هي عملية اقتراض البنك من الزبائن، حيث تقبل ودائعهم وفقا لأسعار فائدة معينة، تتناسب طرديا مع مدة الادخار، تقسم الودائع إلى نوعين: ودائع جارية يكون البنك مستعدا لتقديمها عند الطلب وجرت العادة أن لا تسلم الفوائد لهذا النوع من الودائع، كما هو الحال عند تسيير الحسابات الجارية للإجراء.

أما النوع الثاني أي الودائع لأجل وهي التي لا تسترجع إلا باستفتاء موعد استحقاقها وتسلم فوائد لهذه الودائع والتي تتناسب طرديا مع مبلغ الوديعة ومدة الادخار. إذن يمكن للبنك التجاري امتصاص الفائض المالي المتداول وذلك من طرف تحفيز الأفراد على الادخار سواء برفع سعر الفائدة وتقديم علاوات إضافية أو هدايا للمدخرين.

– خلق النقود: من خلال استعمال مدخراتها في عمليات الإقراض إذن فهي تلعب دور الوسيط بين مالكي رأس المال ومستعمليه، إذن فهي تساهم في تمويل الاستثمارات، ولا يتوقف دور البنوك التجارية عند عملية التسليف أو الإقراض وإنما يتعدى ذلك إلى الشراكة في بعض المشاريع عن طريق تحويلها مباشرة.

4–1–1 عمليات البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بتسيير الشيكات المسحوبة من خلال الأرصدة النقدية السائلة الجاهزة للاستعمال في هذه العمليات لا تقدم البنوك فوائد وإنما تستقطع من أصحاب الحسابات البنكية عمولات ضئيلة من حيث قيمتها، وتجمد البنوك مبالغ كبيرة نسبية لمواجهة هذه المسحوبات اليومية.

- تقوم البنوك بتحصيل الأوراق التجارية.
- تستدين في بعض الحالات من البنوك التجارية الأخرى.
- تقوم بشراء الأسهم و السندات كعملية استثمارية بهدف تحقيق فوائد.
- تقدم القروض وتعتبر هذه العملية النشاط الرئيسي والفعال للبنك، تمنح القروض مقابل فوائد يلتزم بها المقترض، كما تشترط البنوك على المقترضين تقديم ضمانات عادة ما تكون عقارات أو ذهب أو أوراق تجارية.

4–1–2 موارد البنوك التجارية:

– رأس المال الاسمي للبنك.

– الاحتياطات القانونية أو الخاصة: وهي مبالغ تقتطع من فوائد البنك تستعمل عند الضرورة فالاحتياطي القانوني إلزامي على البنك قصد الاحتفاظ بجزء من الأموال كضمان لاستمرارية البنك، أما الاحتياطي الخاص اختياري ويستعمل لمواجهة الطوارئ والنفقات غير المتوقعة في التسيير، الودائع الخاصة والحكومية، وتنقسم إلى:

– الودائع الجارية (تحت الطلب): عادة ما تكون دون فائدة وتعرف بالحسابات الجارية (الشيكات)، والمفروض أن تكون البنوك على استعداد دائم للإيفاء بها.

– ودائع لأجل: تقدم عنها فوائد و تستحق بعد مدة زمنية معينة محددة بدقة.

– ودائع التوفير: وهي المستعملة للتوفير والاحتياط حيث يسلم للمودع دفتر خاص تسجل فيه العمليات التي يقوم بها من سحب وإيداع ويحصل صاحب الدفتر على فائدة سنوية.

4–2– البنوك المركزية: تعتبر البنوك المركزية أساس النظام المالي لأي دولة وله عدة مميزات:

- يقوم بالإصدار النقدي، يمكن أن تكون له فروع متعددة ولكن لكل دولة بنك مركزي واحد.
- تكتسب الإصدارات من البنوك المركزية قابلية التداول والقبول من طرف جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في البلد، وحتى في الدول الأخرى.
- كل البنوك المركزية ملك للدولة، لما لها من تأثير مباشر على السياسة النقدية والاقتصادية العامة للدولة.
- تقوم بنفس العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية، كما تقوم بالإشراف العام عليها.

إضافة إلى هذه الخصائص، نجد أن للبنوك المركزية ثلاث وظائف:

- البنك المركزي هو بنك إصدار: أي أنه البنك الوحيد المؤهل قانونيا وعمليا لإصدار النقود القانونية.
- هو بنك البنوك: من خلال رقابته وتسييره لنشاطات البنوك التجارية.
- هو بنك الدولة: إذ يعتبر المستشار المالي للدولة، لا يمكن أن يستقل عن السياسة العامة للدولة فهو يطبق سياستها، فلم يعد البنك المركزي يصدر الأوراق النقدية ويراقب السياسة المالية فحسب، وإنما يوجه الاقتصاد، بما يخدم السياسة العامة للدولة.

4–3–البنوك الإسلامية: ظهرت أول تجربة للبنوك الإسلامية بشكلها المتطور بمصر في مطلع الستينات وبالضبط سنة 1963، وترجع نشأة البنوك الإسلامية كتعبير عن رفض بعض الحركات الإسلامية التعامل مع البنوك التقليدية الربوية. البنوك الإسلامية إذن هي مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل للاستثمارات في المجالات المختلفة مع احترام قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لترسيخ التعامل بها. والواقع أن التنظير الفعلي للبنوك الإسلامية جاء بعد المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة في أوت 1974، حيث تمت الموافقة وقتها على تأسيس هذه البنوك وتنقسم من حيث الملكية إلى:

- بنوك إسلامية مملوكة للدولة.
- بنوك إسلامية حكومية مملوكة لأكثر من دولة إسلامية (كالبنك الإسلامي للتنمية).
- بنوك إسلامية غير حكومية مملوكة للأفراد (بنك دبي الإسلامي).

خصائص البنك الإسلامي: للبنوك الإسلامية خصائص تميزها عن باقي الأنواع:

- استبعاد الفوائد الربوية.
- الاستثمار في المشاريع الحلال: حيث يكون الاستثمار على نوعين، إما بشكل مباشر أوعن طريق المشاركة بشرط أن تحترم قواعد الشريعة، حيث تكون المشاركة بين صاحب المال والمقترض في الربح والخسارة وهذا ما يميزها عن باقي البنوك الربوية.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: حيث ترتكز على البعد الاجتماعي بتوظيفها لرؤوس الأموال لهدف أساسي هو ترقية المردود الاجتماعي وذلك خدمة للمجتمع الإسلامي بصفة عامة.

عمليات البنوك الإسلامية: على اعتبار أن ظهور البنوك الإسلامية جاء كبديل للبنوك التقليدية فإن تقنيات تعامل هذه الأخيرة تختلف عن مثيلاتها في البنوك التقليدية، وفيما يلي بعض تقنياتها وجوانب اختلافها.

- قبول الودائع: وتقسم إلى:
- ودائع تحت الطلب أو جارية، أو ما يعرف بالحساب الجاري، تعامل بنفس الطريقة.
- الودائع الاستثمارية أو الودائع لأجل: يستحق المودع نصيبا من الأرباح بحسب قيمة الوديعة ومدتها كما يتحمل نصيبه من الخسائر تماشيا مع القاعدة التي يعمل بها البنك وهي المشاركة في المغنم والمغرم.
- الودائع الادخارية (ودائع التوفير): هنا يخير صاحبها بين استثمارها كاملة أو جزء منها فقط والمشاركة في الأرباح والخسائر أو تركها كما هي دون اشتراط الفائدة.

- استعمال الموارد

- المشاركة:

1) المشاركة في رأس مال المشروع: يفضل البنك أن لا تقل مساهمة الشريك عن 30 % من رأس المال.

2) المشاركة في الصفقات: حيث يدخل البنك كشريك في مختلف الصفقات.

- القرض الحسن: تمنح قروضا وعادة ما تكون ناتجة عن جمع أموال الزكاة والصدقات ويكون المقترض مطالبا فقط برد الأصل دون فوائد. وتبقى التقنيات الأخرى هي نفسها في البنوك التقليدية ويميزها فقط أنها تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية متجنبة بذلك الربا والاستثمارات التي يرى المشروع أنها غير جائزة.

الوحدة التاسعة : ميزان المدفوعات

يترتب على التجارة الدولية نشوء المديونية بين الدول، فتطلب الدولة المدفوعات مقابل صادراتها إلى الدول الأخرى، كما يجب عليها أن تدفع مقابل وارداتها من الخارج. ويظهر ميزان المدفوعات بين مدفوعات الدولة للدول الأخرى وعائداتها منها، أي هو سجل يبين كل معاملات الدولة مع العالم الخارجي. و يوضع ما للدولة قبل الغير في ناحية من هذا السجل، وما للغير تجاه هذه الدولة يوضع في الناحية الأخرى من هذا السجل. ومنه، فإن ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد، ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للعضو.

1- تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

وهو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة. كما أنه في الإمكان تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة.

و يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنا أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي وتواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم وغير المقيم، واختلاف أسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت.....إلخ.

2- أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

- يعكس هيكل هذه المعاملات الاقتصادية قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف ....إلخ

- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

3- عناصر ميزان المدفوعات:

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في فترات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، لدلك فإن ميزان المدفوعات يتكون من خمسة حسابات هي:

3-1- الحساب الجاري : يشمل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين:

أ-الميزان التجاري:

ويتعلق هذا الميزان بتجارة السلع المنظورة أي صادرات السلع وواردتها خلال الفترة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، ويسمى أحيانا بالمعاملات المنظورة. فمثلا بالنظر إلى ميزان التجارة في الجزائر نجد أن وارداتها تتكون غالبا من الآلات والمعدات والسلع نصف المصنوعة اللازمة لعملية التنمية وكذلك بعض المواد الغذائية. أما عن صادراتها المنظورة فإن جزءا كبيرا منها من المحروقات وبعض المواد الخام بالإضافة إلى بعض السلع المصنعة ونصف المصنعة. وبوضع الصادرات المنظورة في جانب والواردات المنظورة في جانب فنحصل على الميزان التجاري في الجزائر.

ب-ميزان الخدمات: ويسمى أحيانا بميزان المعاملات غير المنظورة،و تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية. وتجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات، إذ لا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الدول على الصادرات والواردات السلعية، بل هناك الكثير من المعاملات في مجال آخر هو الخدمات التي تؤديها الدولة للدول الأخرى أو تحصل عليها منها مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والبنوك والخدمات المالية وغيرها. وتعرف الدخول والمدفوعات التي تدخل في ميزان مدفوعات الدولة من هذه المجالات بالمكونات غير المنظورة. ولما كانت شركات الملاحة تقوم بنقل السلع من ميناء في دولة إلى ميناء في دولة أخرى، فإنه يجب أن تحصل تلك الشركات على مقابل لهذا النقل. فإذا كانت سفن الدولة تقوم بحمل نصيب من النقل بسفنها يماثل حجم تجارتها الدولية فستعادل مدفوعاتها والعائد من تلك الخدمات. ولكن بعض

الدول لديها عدد قليل من السفن بحيث لا تستطيع نقل كل نصيبها من التجارة، وبالتالي يعتبر الفرق في تكاليف النقل بمثابة واردات غير منظورة بالنسبة لها بينما لدى بعض الدول الأخرى أسطول تجاري كبير يقوم بحمل جزء أكبر من نصيبها في التجارة الدولية، ويعتبر الفرق بمثابة تصدير غير منظور بالنسبة لها. وكذلك بالنسبة لخدمات السياحة فإنفاق السياح الأجانب في دولة ما هو عائد غير منظور يعتبر بمثابة تصدير. أما إنفاق الدولة في دول أخرى فيعتبر بمثابة استيراد. وينطبق الكلام على خدمات السياحة على نفقات البعثات الدبلوماسية التجارية والتعليمية في الخارج. وقد جرى العرف على إدراج الفوائد والأرباح وكذلك الإعانات التي يحصل عليها المقيمون في دولة ما من المقيمين في الدول الأخرى بمثابة صادرات غير منظورة بالنسبة لتلك الدولة، والعكس بالنسبة للفوائد والأرباح والإعانات التي يحصل عليها غير المقيمين في الدولة منها حيث تعامل معاملة الواردات غير المنظورة.

يتضح مِمَا سبق أنَ الميزانين السابقين، أي الميزان التجاري وميزان الخدمات يكونان ما يسمى بميزان المعاملات الجارية.

3-2- حساب التحويلات من طرف واحد: يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

3-3-حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية): يشتمل ميزان المدفوعات بالإضافة إلى ميزان المعاملات الجارية على ما يسمى بميزان المعاملات أو التحولات الرأسمالية. فإذا قام شخص باستثمار ما في دولة أخرى – عن طريق بناء مصنع أو شراء عقارات أو أسهم أو سندات أو غيرها– فإن هذا يعني أن تلك الاستثمارات تعامل معاملة الصادرات بالنسبة للدولة التي حصلت عليها، أما بالنسبة للدولة التي خرجت منها الاستثمارات فإنها تعامل معاملة الواردات بالنسبة لها. وميزان التحويلات الرأسمالية له جانبان أيضا توضع في أحدهما رؤوس الأموال الداخلة إلى الدولة (والتي ليست لها صفة الدورية) حيث تعامل معاملة الصادرات، وفي الجانب توضع رؤوس الأموال الخارجة من الدولة (والتي ليست لها صفة الدورية أيضا) حيث تعامل معاملة الواردات.

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، والتي تنقسم إلى نوعين:

أ– رؤوس الأموال الطويلة الأجل:هي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

ب– رؤوس الأموال القصيرة الأجل: والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض قصيرة الأجل....إلخ

وتتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل

وتعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تزيد أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي.

وإذا كانت مجموع الصادرات المنظورة وغير المنظورة والتحويلات الرأسمالية من الخارج متساوية مع المدفوعات الكلية، يقال أن ميزان المدفوعات متوازن، والثانية أن تكون المتحصلات أكثر من المدفوعات حيث يوجد فائض في ميزان المدفوعات. والثالثة أن تكون المتحصلات أقل من المدفوعات وهنا يوجد عجز في هذا الميزان. إن الحالة الأخيرة شيء غير مستحب ،حيث يشير إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي. ولكن قبل إصدار مثل هذا الحكم يجب دراسة مكونات ميزان المدفوعات بعناية. فإذا كان العجز في ميزان المدفوعات ناتجا أساسا من العجز في الميزان التجاري نتيجة لاستيراد السلع الاستهلاكية وخصوصا الضرورية منها، أو العجز في ميزان الخدمات نتيجة لضخامة الإنفاق في الخارج على السياحة والبعثات الدبلوماسية والتجارة التعليمية وغيرها، فإن هذا يعني خلل في الهيكل الاقتصادي لم تؤخذ إجراءات جذرية لإصلاحه. ومثل هذا العجز غير مستحب وغير مرغوب فيه حيث يمكن خفضه بسهولة بل يجب القضاء عليه. ولكن في حالة الدولة النامية والتي تحاول أن تقوم بعملية تنمية سريعة لاقتصادياتها فإنها تجد نفسها مضطرة لأن تستورد الكثير من مستلزمات التنمية من الخارج، مثل بعض المواد الخام غير المتوفرة لعملية التصنيع، وكذلك المعدات والآلات اللازمة لها، وأحيانا تقوم باستيراد بعض الخبرات الفنية، بالإضافة إلى استيراد بعض السلع الضرورية، مثل الطعام اللازم لإعالة العدد المتزايد من سكانها. وبالتالي فإن العجز في ميزانها التجاري أو في ميزان الخدمات فيها – والذي سببه استيراد بعض الخبرات الفنية أو القيام بدفع الفوائد والأرباح السنوية على القروض التي حصلت عليها من الخارج أو الاستثمارات الأجنبية فيها – لا يمكن النظر إليه على أنه شيء غير مرغوب فيه.

إن مثل هذا العجز بالرغم من أنه ناتج من وجود اختلال في الهيكل الاقتصادي في الدولة، إلا أنه هو الذي سيساعد على إصلاح ميزان المدفوعات في المستقبل حيث يعمل على موازنته وذلك بعد إرساء قواعد راسخة لعملية التنمية. فتستطيع الدولة في هذه الحالة أن تستغني عن الكثير من السلع التي تستوردها وتقوم هي بتصدير متزايد من إنتاجها الجديد.

ويجدر بالذكر هنا أنه لابد وأن يتم تسوية العجز في ميزان المدفوعات في الفترة القصيرة. وتقوم الدولة بتسوية هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج من الحكومات أو الأشخاص أو من المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) أو عن طريق الإعانات الأجنبية أو السحب على الأرصدة الأجنبية الموجودة لها في الخارج أو تصفية بعض أصولها في الخارج أو تصدير الذهب أو العملات الصعبة. ويلاحظ أن هذه ليست حلولا جذرية أو طويلة الأجل. لذلك تقوم الدولة باتخاذ بعض التدابير لتخفيض هذا العجز تدريجيا ومحاولة القضاء عليه في الفترة الطويلة، ومنها فرض رقابة الدولة على علاقاتها الاقتصادية مع العالم، ومحاولة التأثير على مستويات الدخول والأسعار بما يؤدي إلى تقليل الطلب على السلع المستوردة – بحيث لا تتأثر مستلزمات التنمية. وأحيانا تضطر الدولة إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية حتى تعمل على خفض أسعار منتجاتها في الخارج ورفع أسعار السلع المستوردة مما يعمل على تشجيع التصدير وتقليل الاستيراد. ويلاحظ أن معظم الدول النامية التي تقوم بعملية تنمية جادة سريعة تواجه بعجز شبه دائم في موازين مدفوعاتها، ولكن مع استمرار عملية التنمية تصبح هذه الدول في وضع تستطيع فيه أن تقلل من هذا العجز ثم القضاء عليه.

3-4- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي: تتم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض شراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

والذهب الذي يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي.

3-5- فقرة السهو والخطأ: تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية:

– الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

– قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ.

4– أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات متوازنا محاسبيا نظرا لإتباع طريقة القيد المزدوج، إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازنا؟

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار بالاقتصاد الوطني، مما سيؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها، لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل.

وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل ولعل أهمها:

4–1– التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي دلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي دلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

4–2– أسباب هيكلية: وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في

مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

4-3- أسباب دورية: وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى، (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هده الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

4-4- الظروف الطارئة: قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلا ع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني، الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

4-5 أسباب أخرى: من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة وتهدف هده البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن هدا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها، وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

ومن دراسة ميزان المدفوعات في دولة ما يمكننا التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها، أما الواردات فتتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية. أما الدول النامية –أو المتخلفة– نتوقع أن تكون معظم صادراتها من المواد الأولية وغالبا ما تعتمد في تصديرها

على عدد محدود جدا من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة. أما عن واردات تلك الدول فإنها تكون غالبا من السلع

المصنوعة وأحيانا بعض المواد الغذائية، عندما تقدم الدولة المتخلفة جديا على عملية التنمية، فإننا نتوقع أن تكون مستلزمات التنمية –من مواد خام ومعدات وآلات– جزءا كبيرا من الواردات. وكلما ازداد تقدم الدولة نجد أن صادراتها تبدأ في التنوع بحيث تظهر السلع المصنوعة والنصف مصنوعة في جانب الصادرات ويزداد نصيبها مع مرور الزمن. وهذا بالطبع يشير إلى الصورة التي نتوقع وجودها بالنسبة لموازين المدفوعات بالنسبة للدول المتقدمة، أي أن موازين مدفوعات الدول تعكس درجة النمو التي تمر بها.

الوحدة العاشرة: النقود

تستأثر الدراسات النقدية في الوقت الراهن باهتمام مختلف الاقتصاديين والباحثين بحيث أصبحت تحتل مكانا بارزا في مجمل الدراسات الاقتصادية، وبشكل خاص بعد ما تأكدت أهمية السياسات النقدية وتأثيرها المتزايد والفعال على مجرى النشاط الاقتصادي ومعدل نموه (من خلال تأثيرها على: مستوى الإنتاج، الأسعار، العمالة، ميزان المدفوعات، توزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات في المجتمع...)، وأيضا علاقتها الوثيقة والمتبادلة بكافة أجزاء الخطة الاقتصادية العامة.

1- نظام المقايضة:

المقايضة هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة، وفي المجتمعات البدائية كان الأفراد يقومون بمبادلة السلع والخدمات بشكل مباشر فيما بينهم فالفرد الذي يعمل في الصيد مثلا، كان يبادل ما يزيد عن استهلاكه الشخصي من فراء ولحوم وجلود بما لدى الفرد الذي يعمل في الزراعة بعد استهلاكه الشخصي.

لا شك أن نظام المقايضة كان عاجزا عن مسايرة التطور الاقتصادي الذي استند في أساسه على ظهور التخصص وتقسيم العمل، وما رافق ذلك من اتساع في عمليات المبادلة بين الأفراد ويبدو ذلك جليا في عيوب نظام المقايضة:

- صعوبة معرفة نسب مبادلة السلع بعضها ببعض.
- صعوبة توافق رغبات الأفراد.
- عدم قابلية بعض الأنواع من السلع للتجزئة.
- عدم توافر أداة صالحة لاختزان القيم.

2- نشأة النقود:

إن تطور التبادل بين الأفراد وانتشاره الواسع أدى إلى ظهور الحاجة إلى استعمال وسيلة تسهل عمليات التبادل وتساعد على نموها وتطورها. و أيضا تمكن من تعميق التخصص وتقسيم العمل وتوسيع عمليات التبادل، وبالتالي تحقق معدلات عالية من التقدم الاقتصادي والرخاء في المجتمعات وهذه الوسيلة هي النقود.

من المؤكد أن المجتمعات قد استعملت النقود منذ فجر التاريخ، ولكن مما لاشك فيه أيضا أن هذه المجتمعات قد عرفت في بادئ الأمر نظام المقايضة –وهذا النظام- كما رأينا- يمكن أن يفي بمتطلبات اقتصاد بدائي ودونما حاجة لاستعمال النقود لكن مع التقدم الاقتصادي بوتائر سريعة يصبح هذا النظام عاجزا تماما عن تأمين متطلبات الاقتصاد وتدريجيا تبدأ المجتمعات باكتشاف وسائل أفضل تؤمن المتطلبات المتزايدة للتطور والاتساع المستمر للتبادل وهكذا بدأت تظهر سلع معينة يتم اختيارها نتيجة لتمتعها بمواصفات خاصة جعلتها ذات قبول عام بين الأفراد، وبذلك أخذت هذه السلع تبادل بالسلع والخدمات الأخرى أي تقوم بدور النقود. وبذلك فإن ظهور الأشكال الأولى للنقود جاء نتيجة تطور غير مخطط استدعته ضرورات التقدم الاقتصادي الذي لم يستطع نظام المقايضة مواجهة متطلباته.

إن السلع التي أخذت المجتمعات تختارها لتسهيل عمليات التبادل (من خلال قيامها بوظيفة مقياس للقيم ووسيط في المبادلة) كانت كثيرة جدا، ولم يكن هناك ما يجمع بينها سوى تمتعها بالقبول العام في المجتمعات التي اختارتها ومن هذه السلع: الماشية، الجلود، الملح، السكر، الأرز، التبغ، ثم المعادن، وبالأخص المعادن الثمينة كالذهب والفضة، ومع استمرار التطور الاقتصادي ظهرت أنواع جديدة ومتطورة من النقود كالنقود الورقية ونقود الودائع.

3-أهمية النقود ودورها في النظام الاقتصادي:

يتضح لنا مما سبق أن الدور الأساسي الذي تقوم به النقود في النظام الاقتصادي هو تسهيل عمليات التبادل للسلع والخدمات وتوسيع نطاق هذا التبادل بالشكل الذي يمكن من زيادة تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن اقتصاديا ولما كان من شأن ذلك ارتفاع إنتاجية الاقتصاد القومي، فإن النقود يمكن أن تؤدي دورا منتجا في الاقتصاد انطلاقا من أن استخدامها يساعد على تأمين حاجات التبادل كما يزيد من إمكانيات التوسع في تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج.

تظهر أهمية النقود من خلال العلاقات الوثيقة التي تربطها بمختلف أجزاء الاقتصاد القومي هذا بالإضافة إلى قيامها بخدمة الاقتصاد بمجموعه. لا شك أن النقود بحد ذاتها لا تستطيع إشباع حاجات الأفراد، لكن استعمالها يساعد على ارتفاع مستوى تقسيم العمل والتخصص في النشاط الاقتصادي وهذا ما يترتب عنه زيادة كفاءة أداء مختلف فعاليات الاقتصاد القومي في إنتاج مختلف أنواع السلع والخدمات التي يتسنى بها للأفراد إشباع حاجاتهم المختلفة.

وبشكل عام فإن السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية ولكن لا تستطيع تحقيقها بمفردها كما وأن عدم ملاءمة السياسة النقدية يعرقل تنفيذ الخطة الاقتصادية العامة وأيضا عملية التنمية.

4- الوظائف الأساسية للنقود:

4-1 النقود وسيط في المبادلة أو وسيلة للتبادل: بعد ظهور التخصص وتقسيم العمل أصبح سداد حاجات الأفراد في المجتمع متوقفا على مبادلاتهم فيما بينهم للسلع والخدمات وبعد أن كان هذا التبادل يتم وفق نظام المقايضة أصبح هناك وسيط في عملية التبادل فصاحب السلعة الذي يريد مبادلتها بسلعة أو خدمة أخرى يبحث عن شخص يرغب بها ليبيعه إياها مقابل النقود، ثم يبحث عن السلعة التي يريدها ليشتريها بهذه النقود...إذن قامت النقود بدور الوسيط الذي يقسم عملية المبادلة إلى قسمين: عملية بيع السلعة أو الخدمة أولا، ثم عملية شراء سلعة أو خدمة أخرى ثانيا. لا شك أن تقسيم عملية التبادل إلى مرحلتين قد جعلها أكثر طولا وتعقيدا، ولكنه في الواقع قد جعلها أكثر ملائمة وهكذا أصبحت عملية التبادل تتم على الشكل التالي:

سلعة ⟵ نقود ⟵ سلعة

ولقد اعتبر بعض الاقتصاديين أن هذا الدور الذي يؤديه النقد يعتبر (وسيلة خيار) أي أنه يتيح لحامله مجال الاختيار في سوق السلع، أو كما يسميه البعض الآخر من الاقتصاديين (عامل حرية) يعطى لحامله الحرية في أن يختار ما يشاء من السلع والخدمات في حدود المبلغ المتوفر لديه.

ويلاحظ هنا أن هذا الدور الذي تؤديه النقود كوسيط في المبادلة لا يفترض استعمال نقود معينة فأي شيء يصطلح الأفراد في المجتمع عن التعامل به وقبوله بديلا عن سلعهم وخدماتهم يمكن أن يؤدي هذا الدور ويصبح بالتالي نقودا، لا فرق بين أن يكون معدنا ثمينا (كالذهب أو الفضة) أو معدنا آخر (كالنحاس مثلا)، أو

مصنوعا من الورق (كالنقود الورقية)، أو ليس له شكل مادي (كنقود الودائع التي ليست سوى قيود في سجلات البنوك).

4-2 النقود مقياس للقيم: إن النقود إذ تقوم بوظيفة المقياس المشترك للقيم إنما تؤدي في قياس القيم ما يؤديه المتر في قياس المسافات، أو ما يؤديه الكيلوغرام في قياس الأوزان، أو ما يؤديه المتر المكعب في قياس الحجوم إن تشابك العلاقات في الاقتصاد الحديث يقتضى وجود مقياس مشترك للقيم كشرط لابد منه لضمان حسن أداء مختلف أجزاء النظام الاقتصادي.

ولدى مقارنة النقود بوحدات القياس الطبيعية الأخرى (كالمتر والكيلوغرام وغيرها) نجد أن النقود لم تصل أبدا لما وصلت إليه هذه الوحدات من الثبات المطلق: فالكيلوغرام مثلا وزن معين لا يتغير أبدا مهما تغيرت الظروف، في حين أن قيمة النقود (قوتها الشرائية) عرضة للتغير باستمرار انطلاقا من العلاقة العكسية بينها وبين المستوى العام للأسعار وبذلك يمكن القول بأن قيمة النقود نفسها (قوتها الشرائية) تقاس تقلباتها بما يحدث من تغيرات في المستوى العام للأسعار.

والجدير بالذكر هنا أن النقود باعتبارها مقياسا للقيم، كغيرها من المقاييس ليست من الأشياء المادية بل المعنوية لذلك ليس من الضروري لتقوم بوظيفتها هذه أن تكون موجودة بصورة مادية فعلية بل يمكن أن تبقى مقياسا حسابيا يستعمل لحساب القيم، دون استعماله في تأدية المدفوعات حيث يستعمل نقد آخر موجود بصورة مادية وهذا النقد غير المادي يسمى بـ (النقد الحسابي).

4-3 النقود وسيلة للمدفوعات: في الكثير من الحالات لا يترتب على عملية التبادل التزام فوري بالسداد النقدي فقد يشترط وفاء قيمة الصفقة بعد فترة من الزمن وهذا يعني قيام النقود بوظيفتها كوسيلة للمدفوعات الآجلة.

ويتم في الاقتصاد الحديث إجراء مختلف أنواع العقود التي ينص فيها على الالتزام بسداد مبالغ معينة وبآجال معينة تتراوح من عدة أيام إلى عشرات السنين، وأطراف الالتزام بالوفاء في هذه العقود جهات مختلفة كالأفراد والشركات والحكومات وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيام النقود بهذه الوظيفة يرتبط مباشرة بقيامها بوظيفة مقياس للقيم.

4-4 النقود مستودع للقيمة أو الثروة: ترتبط وظيفة النقود كمستودع للثروة أو القيمة بوظائفها الأخرى كوسيط في المبادلة ومقياس للقيم... ذلك أنه ما دام بالإمكان مبادلة أي شيء بالنقود فإن الفرد يستطيع

مبادلة ما لديه من سلع أو ما يقدمه من خدمات بالنقود ثم يحتفظ بهذه النقود في حوزته لإنفاقها متى أراد على ما يرغب فيه من السلع والخدمات فصاحب السلعة يدرك أن هذه السلعة تمثل قوة شرائية معينة وقيمة يستطيع مبادلتها والحصول مقابلها على سلعة أو خدمة أخرى، لكن هذه السلعة أو القيمة قد تكون معرضة للتلف كما أنه قد يصعب الاحتفاظ بها، لذلك فإنه مضطر لمبادلتها بسرعة مقابل ما يحتاج إليه من سلع أو خدمات، لكنه عندما يقوم ببيعها مقابل النقود فإنه يكون قد وجد الوسيلة التي يستطيع بها الاحتفاظ بهذه القيمة أو القوة الشرائية ما شاء من الزمن، وبذلك تكون النقود قد قامت بوظيفة ادخار القيمة وبعبارة أخرى استطاع الفرد بواسطة النقود أن ينقل قيمة سلعته عبر الزمن من الحاضر إلى المستقبل.

5- أنواع النقود:

انطلاقا من تعريف النقود بأنها أي شيء يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات، أيا كان نوع هذا الشيء وصفاته فقد عرفت المجتمعات البشرية الكثير من صور النقود وأشكالها بحيث يمكن القول بأنه ليس هناك من شيء يتمتع لوحده دون غيره بصلاحية القيام بدور النقود.

ويتوقف اختيار المجتمع لشكل نقوده على عوامل كثيرة، منها: مرحلة النمو الاقتصادي، مدى توافر الأشياء التي يمكن استخدامها كنقود، طبيعة العادات الاجتماعية، مدى تطور النظام المالي...

ولما كانت الأشكال الرئيسية للنقود تتمتع بخصائص مشتركة فقد أمكن تقسيمها إلى عدد محدود من الأنواع كما يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين: نقود سلعية ونقود ائتمانية

5-1 نقود سلعية : تعتبر النقود السلعية من أقدم أنواع النقود ومثالها: الماشية، القمح، البن، الشاي، التبغ، الملح، السكر، الذهب، الفضة، النحاس، الحديد...فقد استعمل العرب في الجاهلية الغنم والإبل، واستعمل أهالي التيبت رزم الشاي، وأهالي فرجينيا رزم التبغ، واستعمل السكر والماشية في الهند (أن الوحدة النقدية في الهند –الروبية- تعني الماشية).

إضافة إلى الاستعمال النقدي فإن هذا النوع من النقود يتميز بتوافر استعمالات أخرى، لكن لا يشترط لاعتبار السلعة نقدا أن يكون لها استعمالات أخرى (غير نقدية).

ومن البديهي ألا تزيد قيمة الوحدة من النقود السلعية في استعمالها النقدي زيادة ملموسة عن قيمتها كسلعة في الاستعمالات غير النقدية ولقد تداولت المجتمعات الإنسانية أشكالا مختلفة من النقود السلعية عبر مختلف

مراحل التاريخ النقدي ولم يكن هناك ما يربط هذه الأشكال ببعضها سوى ما تمتعت به في زمانها ومكانها من قبول عام بالوفاء بالالتزامات.

استعمال المعادن الثمينة: استخدمت المجتمعات منذ قديم الزمان المعادن كنقود واحتلت المعادن الثمينة (الذهب والفضة) مكان الصدارة بين مختلف المعادن النقدية ثم تلاها في الترتيب المعادن الأخرى مثل الحديد والنحاس والقصدير وغيرها.

ولقد تم اختيار المعادن الثمينة للقيام بدور النقود انطلاقا مما تتمتع به من خصائص جعلتها أكثر صلاحية للقيام بدور النقود، فالمعادن الثمينة تمتاز بما يلي:

– غير قابلة للتلف، وهي بذلك أفضل من غيرها للقيام بدور مستودع للثروة.

– قابلة للتجزئة إلى قطع متماثلة يلائم حجمها مختلف حاجات التداول.

– نظرا لكونها نادرة نسبيا فهي مرتفعة الثمن، حيث أنه يمكن مبادلة جزء صغير منها بكمية كبيرة من السلع الأخرى.

– سهولة نقلها، نظرا لارتفاع ثمنها فإن نقل جزء صغير منها يعادل نقل كمية كبيرة من السلع.

– سهولة التعرف عليها والتحقق من عيارها.

– الطلب الكبير عليها للاستعمالات الأخرى (كالصناعة والزينة).

سك النقود: إن تداول المعادن الثمينة في بادئ الأمر كان يتم بالوزن وكان هذا الأسلوب ينطوي على مساوئ كثيرة، منها:

– قد يلحق أضرارا بأطراف التعامل نتيجة عدم دقة الوزن.

– صعوبة تقطيع المعدن ووزنه في كل عملية من عمليات التبادل.

– ضرورة التحقق من جوهر المعدن ومعرفة درجة نقائه وما يسببه ذلك من ضياع قسم من وزن المعدن.

لهذا فإن اضطلاع الدولة بسك النقود لتجنب الصعوبات والمساوئ المذكورة كان من أهم المراحل في تاريخ تطور النقود إن سك (ضرب) المعادن يعني قيام السلطات العامة بتقطيع المعادن الثمينة إلى أجزاء متماثلة وملائمة معروفة الوزن والعيار، مدموغة بخاتم يغطى وجه القطعة وبذلك فقد تم انتقال المجتمعات من مرحلة تداول المعادن الثمينة بالوزن إلى مرحلة تداول المسكوكات.

اختفاء المسكوكات السلعية من التداول: إن النقود الورقية من بدء انتشارها في القرن السابع عشر أخذت تنافس المسكوكات السلعية منافسة قوية في التداول النقدي ومع إعلان الحرب العالمية الأولى عام (1914) فرضت معظم الدول التداول الإجباري للنقود الورقية وقامت بسحب الذهب من التداول بغرض استخدامه في شراء مستلزمات الحرب أو للاحتفاظ به لاستعماله عند الضرورة لتثبيت قيمة نقدها في الخارج وبشكل عام لم تعد المسكوكات الذهبية إلى التداول النقدي منذ ذلك التاريخ أما الفضة فقد فقدت استعمالها كنقد أساسي منذ أواخر القرن التاسع عشر وبقى دورها كنقد مساعد لفترة من الزمن بعد ذلك ومع ارتفاع أسعار الفضة كمعدن اختفت المسكوكات الفضية من التداول أيضا لتوجه إلى الاستعمالات الأخرى غير النقدية.

2-5 النقود الإئتمانية: في الوقت الحالي يتألف التداول النقدي في كل دول العالم من النقود الإئتمانية فقط وعلى العكس من النقود السلعية التي لا يوجد فرق كبير بين قيمتها كنقد وقيمتها كسلعة، فإن القيمة النقدية للنقود الإئتمانية تتجاوز بكثير ما قد يكون للمادة المصنوعة منها من قيمة كسلعة بل وقد لا يكون للمادة التي صنعت منها قيمة تذكر حيث أن النقود الإئتمانية قد تكون نقودا معدنية (مسكوكات رمزية مصنوعة من النحاس والبرونز وغيرها)، كما قد تكون نقودا ورقية، بل قد لا يعدو هذا النوع من النقود أن يكون مجرد قيد كتابي في سجلات بنك تجاري (كالودائع الجارية لدى البنوك التجارية) وتتألف النقود الإئتمانية من الأنواع التالية: المسكوكات الرمزية، النقود الورقية ونقود الودائع.

أ- المسكوكات الرمزية:

تتميز المسكوكات الرمزية بانقطاع الصلة بين قيمتها القانونية كنقد وقيمتها التجارية كسلعة، لكن هذا لا يمنع أن يكون لهذه المسكوكات قيمة تجارية تتجاوز بشكل واضح ما لسائر النقود الإئتمانية.

وبشكل عام فإن الدولة تصدر مثل هذه النقود كأجزاء من وحدة النقد، عند ذلك تعرف بالنقود المساعدة حيث يكون الغرض من إصدارها هو مساعدة فئات النقد الكبيرة في سد حاجات التعامل لذلك فإن حاجات التعامل هي العامل الأساسي الذي يحدد كمية المصدر من هذه النقود.

ب- النقود الورقية:

إن النقود الورقية بشكلها الحالي المتطور هي نوع جديد من أنواع النقود حيث أن تطور الأنظمة المصرفية في القرن السادس عشر قد ساعد على ظهور هذا النوع من النقود.

لقد كان الأفراد عندما يودعون أموالهم لدى الصيارفة (خوفا عليها من السرقة والضياع) يحصلون منهم على إيصالات أو شهادات إيداع وكانت الإيصالات تمثل كمية من الذهب أو الفضة محددة فيها أوصافها كما أن صاحب الوديعة لم يكن يتقاضى على وديعته أية فائدة بل على العكس، كان يدفع أجرة أو عمولة للصراف مقابل المحافظة عليها بذلك كانت هذه الإيصالات تثبت عملية الإيداع بين المودع والصراف ثم أخذ الأفراد يتداولون هذه الإيصالات أي يستعملونها في سداد التزاماتهم كالنقود المعدنية للأسباب التالية:

- إنها قابلة للإبدال بنقود معدنية عند الطلب.
- تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات.
- الثقة بالجهة المودعة لديها النقود المعدنية التي تمثلها هذه الإيصالات.

ج- نقود الودائع (الودائع الجارية لدى البنوك التجارية):

إن نقود الودائع (أو النقود الخطية أو الكتابية) هي عبارة عن الودائع الجارية لدى البنوك وهي بذلك تتألف من الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية، فهذه الأرصدة تستعمل في المبادلات كالنقود الورقية والمعدنية، وتنتقل ملكيتها من شخص لآخر بواسطة الشيكات والحوالات وغيرها من أدوات استعمال الحساب الجاري فالبنك الذي يتلقى وديعة لا يطلب منه صاحبها دوما أن يعطيه لقاءها أوراقا مصرفية (سابقا)، بل أنه يكتفي من البنك بتسجيل الوديعة في قيوده، وكذلك الأمر عندما يقوم البنك بخصم أوراق تجارية فإنه —وبناء على طلب متعامليه- لا يعطيهم نقودا ورقية أو معدنية، وإنما يسجل لهم قيمة هذه الأوراق المخصومة في حساباتهم الجارية وثقتهم بالبنك تجعلهم متأكدين بأنهم لهم الحق في السحب من صندوق البنك ما قد يحتاجون إليه من أموال في حدود رصيدهم.

وهكذا فإن المتعامل مع البنك بدلا من أن يصبح حاملا لورق مصرفي أو نقد معدني، يصبح صاحب حق بسحب نقد قانوني من صندوق البنك، ولكن حقه هذا —أو بعبارة أخرى التزام البنك تجاهه- بدلا من أن يتمثل في أوراق مصرفية، أصبح يتمثل في قيود البنك وسجلاته وكما أن الورقة المصرفية أصبحت مع مرور الزمن نقدا بحد ذاتها وتمثل قوة شرائية سميت بالنقد الورقي، كذلك فإن هذه القيود في سجلات البنك أصبحت تمثل قوة شرائية بالنسبة لصاحب الحساب الجاري يستعملها متى يشاء، وبالتالي أصبحت نقدا سمي بالنقد الخطي أو نقود الودائع وهذا النقد الأخير لا يحل محل النقد الورقي في التداول، ولكنه نقد مستقل يتداول بجانب النقود الأخرى ويشكل في الوقت الحالي القسم الأكبر من إجمالي النقود المتداولة.

– النقود الالكترونية :

تعتبر النقود الالكترونية من التطورات للعصر الحديث وهي الوسائل الالكترونية لتحويل أي مبلغ من جهة إلى أخرى ويتم وفق نظام الكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الالكترونية. ويستخدم بشكل واسع هذه الأيام لتحويل مبالغ من قبل العديد من المؤسسات حتى البنوك تستخدم هذه الوسائل من خلال الصراف الآلي.

الوحدة الحادية عشر : التضخم

عرف الاقتصاديون التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الأسعار الناجم عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب الفعال عليها. وهذا يعني وجود فجوة بين العرض المتاح والمحدود من السلع والخدمات والطلب الفعال أي المقترن بالقدرة على الشراء والذي يزيد عن العرض المتاح. والقوانين الاقتصادية توضح أن زيادة الطلب على السلع والخدمات عن العرض تؤدي إلى زيادة الأسعار، التي تعد المؤشر التقليدي على حدوث ظاهرة التضخم في أي اقتصاد

1- مفهوم التضخم:

ويختلف مفهوم التضخم من مدرسة اقتصادية إلى أخرى، فأصحاب المدرسة الكلاسيكية يشيرون إلى أن الأسعار تتحدد بالتفاعل الحّر بين العرض والطلب، مثال ذلك معادلة "فيشر" والتي تتخلص بما يلي: المستوى العام للأسعار = كمية النقود المتداولة X سرعة دورانها، ثم جاء "كمبردج" فطّور النظرية الكلاسيكية التي تفيد أن حركة الأسعار أو معدل التضخم يتناسب طردياً مع كمية النقود، ويتناسب عكسياً مع حجم الناتج ومعدل الطلب على النقود.

ولقد أحدث جون مينارد كينز، الاقتصادي الإنكليزي المعروف نقلة نوعية كبيرة في تفسير التضخم وتحديد كيفية حدوثه .فالتضخم وفقاً لكينز هو زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. فالتضخم مرتبطا بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض المتاح.
- الطلب الفعل.
- كمية النقود المعروضة للتداول.
- أسعار الفائدة.

– مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي.

وهذا يعني أن التضخم يظهر عندما تظهر زيادة إضافية في الطلب الفعال لا يواكبها زيادة في إنتاج السلع والخدمات، لذلك فإن أي زيادة في الطلب الفعال تعبر عن نفسها بحدوث زيادة في الأسعار. فإذا ما ازدادت كمية النقود المعروضة للتداول تنخفض أسعار الفائدة ويزداد حجم السيولة النقدية، التي يحتفظ بها الأشخاص نتيجة لانخفاض سعر الفائدة. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الميل للاستهلاك، وانخفاض الميل للادخار. ومع انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الميل للاستهلاك فإن المشروعات القائمة ترفع مستويات التشغيل، وتظهر استثمارات جديدة عندما يقوم المنظمون بالحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة لتمويل مشروعات إنتاجية جديدة بسبب الميل للاستهلاك.

وتوضح النظرية الكينزية أن التضخم، وهو زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح من السلع والخدمات بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، يرتبط ارتباطاً بالتغيرات في كمية النقود وفي أسعار الفائدة وفي مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي لأي بلد. بعبارة أخرى، فإن الزيادة في الطلب الفعلي نتيجة زيادة كمية النقود وانخفاض أسعار الفائدة تسبق الزيادة في الإنتاج نتيجة الاستثمارات الجديدة، وهذا هو السبب الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم. كما أوضح كينز أن العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية، فإذا ارتفع معدل التضخم انخفض معدل البطالة والعكس صحيح، ذلك لأن ارتفاع التضخم يرتبط بزيادة الطلب الفعلي لما يتجاوز العرض المحقق من السلع والخدمات في التشغيل الكامل للجهاز الإنتاجي، ومعروف أن حالة التشغيل الكامل تعني وصول معدل البطالة إلى حده الأدنى.

كانت جميع النظريات التي ناقشت موضوع التضخم تركز دائماً على دراسة وتحليل العملية الديناميكية لتكوين الأسعار، والبحث عن العوامل والمسببات التي تؤدي إلى عدم استقرارها والآثار والنتائج المترتبة على ذلك.

أما المدرسة الماركسية, فشددت على تحديد حركة أسعار السلع والخدمات، أي أن ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات يؤدي إلى حدوث التضخم، وهذا ما يريده أصحاب رؤوس الأموال دائماً، بحيث يطمحون إلى رفع أرباحهم من خلال رفع أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى التضخم.

2-أسباب التضخم:

يمكننا تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم وفقاً لما يلي:

2-1- الزيادة في الطلب على السلع والخدمات: من جانب الحكومة أو من جانب رجال الأعمال، أو القطاع العائلي. والنتيجة هي ضغط الطلب لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات، فيحدث اختلال في التوازن بين العرض والطلب الفعال، فترتفع الأسعار ويحدث التضخم.

2-2- في حال عدم حدوث زيادة في الطلب الفعال: فمن المحتمل أن ترتفع الأسعار أيضاً. وهذا قد يحدث عندما ترتفع التكاليف وبخاصة إذا ارتفعت الأجور، عندها تزداد قدرة العمال على المساومة في تحديد أجور أعلى. والمطالبة بزيادة الأجور يمكن تبريرها إما بزيادة تكاليف المعيشة أو بارتفاع الإنتاجية. وعندما يستجيب أرباب العمل لمطالب العمال في رفع الأجور فهم يأملون أن يعوضوا ذلك برفع الأسعار. وهذا يؤدي إلى حدوث التضخم.

3- أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع عدة من التضخم من خلال ظروف أو أسباب حدوثها، وزمان ومكان حدوثها. وقد ذكرت الأدبيات الاقتصادية عدة أنواع للتضخم أهمها:

3-1-التضخم العادي أو الزاحف: عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء ذهبي، كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا هو التضخم العادي الذي تعاني منه غالبية دول العالم.و عليه، فإن هذا النوع من التضخم ناجم عن تزايد الطلب الفعال على السلع والخدمات ومن أهم أسباب حدوثه:

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

ويتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء في مستوى الأسعار، ولكنه مستمر.

3-2- التضخم المكبوت: التضخم المقيد أو المكبوت هو عبارة عن حالة يظل فيها المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة. عادة ما يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط و التي تهيمن فيها الدولة على الاقتصاد، حيث تصدر الدولة نقوداً من دون غطاء ذهبي لها بغرض تمويل الإنفاق العام للدولة، فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض. بمعنى، أن هذا النوع من التضخم يحدث في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية. والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة. وهذا ما كان يحصل في الاتحاد السوفييتي سابقا، ودول أوروبا الشرقية في ظل النظام الاشتراكي. ولمواجهة زيادة الطلب، تلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكّم بالأسعار، عن طريق تحديد حصص استهلاكية لكل فرد من هذه السلع والخدمات، وكأن الدولة بذلك كبتت (قيدّت) تحّول الفجوة بين الطلب الأكبر وبين العرض الأقل، لذلك تنشأ الأسواق السوداء.

وعندما تلغي الدولة قرار التسعير الإجباري للسلع والخدمات، فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال محموم يؤدي إلى حدوث تضخم كبير وارتفاع انفجاري للأسعار.

3-3- التضخم الجامح: عادة ما يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو في مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، ولذلك يعتبر " التضخم الجامح" أسوء أشكال التضخم، حيث يفتقد الناس الثقة بالنظام الاقتصادي القائم، مثال ذلك ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تضاعفت الأسعار نحو 500 مرة. وهو حالة اقتصادية تدمر فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، وقد تصل الأسعار في ارتفاعها إلى أرقام خيالية، وتزداد سرعة دوران النقود، وتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة، وتستخدم كوسيط للتبادل فقط. ذلك لأن النقود لم يعد لها قيمة تقريباً. وعليه، ينشأ التضخم الجامح كحالة خاصة شديدة التطرف عندما تؤدي الزيادة العادية في الطلب الفعال وبخاصة في مرحلة الانتعاش أو في المراحل الانتقالية من نظام اقتصادي إلى نظام آخر، أو في فترات الحرب وما يعقبها.

3-4- التضخم المتسلّل: وهو تضخم عادي لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الارتفاع، ما يخلق مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار، فيقومون بشراء السلع والخدمات ويتخلصون من النقود، فيتكون التضخم المتسلل والذي يؤدي إلى كبح النمو.

3-5- التضخم المستورد: عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة فإن كثيراً من السلع المتداولة محلياً سترتفع أسعارها أيضاً، وهذا ما يؤثّر بشكل واضح على أصحاب الدخول الثابتة فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات.

3-6. التضخم الركودي: في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال، وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، لكن إذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن حيث انعدام المنافسة الحرة والحقيقية، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعارها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة.

4- آثار التضخم:

عادة ما يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخول لصالح أرباب العمل، وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة، من عمال وموظفين وغيرهم. ويؤثر التضخم أيضاً على الطبقة الوسطى حيث تتآكل القيمة الحقيقية لأصولهم، بينما يؤدي إلى تزايد قيمة أصول الطبقة العليا، فتزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء. كذلك فللتضخم أثر سلبي على الادخار بالنسبة للفقراء، وإيجابي على الادخار بالنسبة للأغنياء، وكذلك للتضخم آثار كبيرة على اضطرابات البورصة، وعلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وإلى تشويه هيكل الأسعار، وإلى ارتفاع أسعار الصادرات.

ويمكننا توضيح أهم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية للتضخم وفقاً لما يلي:

- يتعرض أصحاب الدخل المحدود لأكثر الآثار السلبية للتضخم، وذلك بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الذي يحصلون عليه نظراً لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية.

- تسارع العملية التضخمية (السباق بين الأسعار والأجور): إن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الحقيقي لذوي الدخل المحدود وخاصة العمال الذين يحصلون على دخولهم من العمل (الأجور). لذلك سيحاول العمال زيادة أجورهم النقدية لتعويض الارتفاع في الأسعار وزيادة تكاليف المعيشة، وإذا حصل العمال على زيادة الأجور سيؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج، ولذلك سيحاول المنظم زيادة الأسعار من جديد. وهذا يؤدي إلى زيادة التضخم فزيادة الأسعار يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة أكثر،

فيطالب العمال بأجور أعلى، وبهذه الطريقة يحدث السباق بين الأجور والأسعار وتكتسب عملية الارتفاع التضخمي في لأسعار قوة دافعة. وإذا استمر ذلك فإنه سيؤدي إلى حدوث التضخم الجامح، الذي يمثل سباق بين الأجور والأسعار.

– قسم كينز المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسة هي:

- فئة الرأسماليين المستثمرين،
- فئة المنظمين،
- فئة العمال ذوي الأجور والمرتبات.

وعندما نرغب بتوضيح آثار التضخم والتغير في الأسعار، يمكننا أن ندرس كيف تؤثر التغيرات في الأسعار أو في قيمة النقود على الفئات الثلاث المذكورة أعلاه. فإذا ارتفع مستوى الأسعار، يكون المتضرر من جراء ذلك فئة المستثمرين وأصحاب الدخول الثابتة، لأنهم سوف يشترون بدخلهم سلعاً وخدمات أقل من ذي قبل. ويستفيد من ارتفاع مستوى الأسعار فئة رجال الأعمال والمنظمين وذلك بسبب ارتفاع أسعار منتجاتهم وثبات تكاليف إنتاجهم أو تخلفها في الارتفاع. لأن الأجور والمرتبات مثلاً تكون محددة باتفاقيات لا يمكن أن تعدل فوراً، وكذلك مصاريف الإيجار والفائدة تظل أيضاً كما هي. أما الفئة التي تحصل على دخلها لقاء عملها الأجور والمرتبات فإنها تخسر عندما ترتفع الأسعار. لأن أجورهم ومرتباتهم لا ترتفع بالتناظر مع الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم الحقيقية.

ويتوضح أثر التغير في الأسعار على المدينين والدائنين وفقاً لما يلي: عندما ترتفع الأسعار، يستفيد من ذلك المدينون لأن الديون تسدد عن طريق بيع السلع والخدمات. و في حال كون المدين منتجاً، فإنه يتنازل عن كمية أقل من إنتاجه لتسديد مبلغ معين من الدين. و في حال كون المدين عاملاً، فإن كمية العمل اللازمة لتسديد دين معين ستكون أقل في حال ارتفاع الأسعار.

أما في حال انخفاض الأسعار فإن المدينين يخسرون، لأن عليهم تخصيص كميات أكبر من السلع والخدمات لتسديد دين معين. و يكسب الدائنون لأن النقود التي يستردونها ستمكنهم من شراء كميات من السلع والخدمات أكثر مما كانت تشتري حين إقراضها. وكذلك العمال يخسرون، لأن كمية العمل اللازمة لتسديد دين معين ستزداد في حال إنخفاض الأسعار.

و على العموم، يمكننا أن نقول بوجه عام، أن جميع المدينون يكسبون من ارتفاع الأسعار ويخسرون من انخفاض الأسعار، طالما أن التزاماتهم النقدية الثابتة تعني أكثر بدلالة السلع والخدمات عندما تنخفض الأسعار، وأقل عندما ترتفع الأسعار. والدائنون من الناحية الأخرى، يكسبون عندما تنخفض الأسعار، ويخسرون عندما ترتفع الأسعار.

وسيكون أثر ارتفاع الأسعار على جماعة المستهلكين سلبياً، والسبب في ذلك أنهم يحصلون على كميات أقل من السلع والخدمات بنفس المبلغ من الدخل النقدي الذي يحصلون عليه. و يكسب المستهلكون في حال انخفاض الأسعار، لأنهم يشترون كميات أكثر من السلع والخدمات، بنفس الدخل النقدي الذي يحصلون عليه ويكونون قادرين على تحسين مستوى معيشتهم.

إن تغير الأسعار الزائد عن الحد في أي من الاتجاهين سيكون له أثراً سيئاً على المشروعات الاقتصادية، طالما أنها تثير الكثير من الشكوك بخصوص التوقعات المستقبلية. لذلك فالمحافظة على استقرار نسبي في الأسعار يعد أمراً ضرورياً لتحقيق تنمية مستدامة.

5-مكافحة التضخم:

طرحت كل مدرسة فكرية سبل عدة لمكافحة التضخم، مثلاً :أصحاب المدرسة النقدية تبنوا سياسيات تجميد الأجور وتخفيض الإنفاق العام على الدعم السلعي، والماركسيون ركزوا على ضرورة تخطيط الأسعار للتحكم في معدلات التضخم، وهكذا... لكن الوقائع تؤكد أن الدولة، وحسب الظروف الاقتصادية المحيطة، يجب أن تعمد إلى تحريك أسعار الفائدة في شكل مرن، وأن تعمل على رفع مستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة، وأن تعمل على تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة، وأن تشجّع الإنتاج المحلي كبديل على الاستيراد، وأن تكافح كل أشكال الاحتكار، وما إلى هنالك.

وتعد السلطات النقدية والمالية في الدولة المسؤول الأول عن حدوث وتطور التضخم الجامح والمدمر، لأنها تستسلم لدورة التسارع في التضخم حتى يصل التضخم الجامح ومن خلال قيامها بإصدار النقود بلا غطاء من الإنتاج أو الذهب، ولأنها هي التي تملك سلطة اتخاذ القرار، وتملك استخدام الأدوات المالية والنقدية الكفيلة بمحاربة التضخم والسيطرة عليه.

فلمحاربة التضخم والحد من آثاره السلبية، لا بد من اتخاذ العديد من الإجراءات. ومن بين هذه الإجراءات، الإجراءات النقدية التي تهدف إلى خفض الإنفاق الكلي، حيث تعمل السياسة النقدية عن طريق التحكم في

تكلفة الائتمان وإتاحته. فعندما يحدث التضخم يستطيع البنك المركزي رفع تكلفة الاقتراض وتخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. وهذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الاقتراض، كما تصبح تكلفته أكثر من ذي قبل. ومع انخفاض مقدرة البنوك على خلق الائتمان، ستكون أكثر حذراً في سياستها الائتمانية. والنتيجة ستكون انخفاضا في حجم الإنفاق النقدي الكلي. وهذا يتم أيضاً عن طريق زيادة سعر الخصم، رفع سعر الفائدة، عمليات السوق المفتوحة (يقوم البنك المركزي ببيع أوراق مالية حكومية إلى الجمهور أو إلى البنوك التجارية)، رفع نسبة الاحتياطي النقدي في البلاد (الطلب إلى المصارف التجارية الاحتفاظ بحد أدنى معين من النقدية بالنسبة إلى حجم ودائعها). القيود النوعية على الائتمان وبخاصة الاستهلاكي.

ومن الممكن محاربة التضخم عن طريق الإجراءات المالية، حيث أن السياسة المالية للحكومة يمكن أن تسهم في السيطرة على التضخم عن طريق خفض الإنفاق الخاص وذلك بزيادة الضرائب على القطاع الخاص، أو عن طريق خفض الإنفاق الحكومي. أو عن طريق مزج كلا العنصرين المذكورين أعلاه. وبذلك تتضمن الإجراءات المالية لمحاربة التضخم: خفض الإنفاق الحكومي، فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة الضرائب القديمة لتخفيض حجم الدخل الممكن التصرف فيه في أيدي الناس وتشجيع الادخار. تخفيض عرض النقود عن طريق تحسين مستوى أداء إدارة الدين العام. رفع سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية.

كما يمكن محاربة التضخم عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة الواردات وتقليل الصادرات بهدف زيادة العرض المتاح من السلع، التحكم بالأجور النقدية لإبقاء التكاليف منخفضة، الرقابة على الأسعار وغيرها.

الوحدة الثانية عشر : التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلقت هذه التسمية على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال –في الستينيات من هذا القرن– في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع.

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

وتطور لاحقًا مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

1- تعريف التنمية:

لعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يُعَرِّفُون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7% أو أكثر، ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية، وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي تُرَكِّز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحيانًا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية؛ لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.

وخلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات انغمرت معظم الدول النامية في تطبيق هذا المفهوم، واستطاعت — بعضها – أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلت هناك فروقًا كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في العديد من الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورًا في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد، ممَّا أثر سلبًا على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية.

هذا القصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته بنتائجه السلبية والمخزية، دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي، وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي لتحديد حالة النمو والتنمية من عدمها.

– جوانب التنمية :

يرى الاقتصادي "مايكل تودارو" مؤلف كتاب "التنمية الاقتصادية في العالم الثالث" أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية، كما تستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخول وتخفيف حدة الفقر. والتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغيير، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي متكامل، والتقدم نحو وضع أفضل للحياة ماديًّا ومعنويًّا.

2– محددات التنمية:

إن الاتجاه الجديد في تعريف عملية التنمية الاقتصادية، يرتكز على ثلاث قيم جوهرية تشكل الأساس المتين لعملية الارتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل وأكثر إنسانية، وفي نفس الوقت تمثل هذه القيم الجوهرية الثلاث الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات، ويمكن تحديدها في التالي:

2–1– توفير متطلبات المعيشة: وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخول شروطاً ضرورية، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية.

2–2– تقدير الذات: وتعني أن يكون الشخص إنسانًا مكرمًّا، فواحدة من مقومات الحياة الكريمة الشعور بالقيمة وتقدير النفس الإنسانية، وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكلاً أساسيًّا في تقدير الذات يطلق عليه أحياناً الهوية، أو الأصالة أو السيادة، وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر ومن أمة لأخرى، ولكنها في العموم قيمة لا بد منها.

2–3– التحرر من العبودية: ويقصد بذلك أن يكون الشخص قادرًا على الاختيار بحرية تامة، مما يعني التحرر من الجهل والفقر والعادات والمعتقدات الخرافية، والحرية متضمنة أيضًا لهدف توسيع مدى الاختيارات

الاقتصادية، بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال التنمية.

ويلاحظ الاقتصاديون أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الحرية والنمو الاقتصادي، فالسعادة الحقيقية ليست بالثروة، ولكن بزيادة مدى الاختيارات الإنسانية والبدائل المتاحة. والحرية تشمل أيضًا الحريات الأساسية "السياسية والاقتصادية" وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع.

3- تعريف البلد النامي:

هو البلد الذي يعيش شعبه بمبلغ ضئيل جدًا من المال، وغالبًا ما يفتقر إلى الخدمات العامة الأساسية، مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة.

و يوضح إطار التنمية الشامل الخاص بالبنك المنهج نحو مساعدة البلدان النامية، وتشمل نقاط الإطار الأساسية ما يلي:

- تشجيع البلدان على تولي زمام مشروعات إنمائية، ومن ثم تكوين قنوات عون تتسم بالشفافية تقوم على الثقة وتقاسم السلطة والتشاور؛
- تبني منهجًا طويل الأجل لتقديم المعونات عبر مجموعة متنوعة من البرامج في بلد بعينه؛
- قياس النجاح من خلال النتائج الفعلية التي تحققت بدلاً من قياسها من خلال كم المدخلات؛
- تشجيع البلد المتلقي للمعونات على تولي ملكية عملية الإصلاح. وإدراكًا لأهمية الملكية الوطنية، تقوم استراتيجية البنك الإنمائية على ركيزتين أساسيتين، الأولى: خلق مناخ استثماري جيد لحفز الأعمال التجارية التي تؤدي بدورها إلى خلق فرص عمل وزيادة الفرص المتاحة للفقراء. الثانية: توسيع نطاق الفرص المتاحة أمام الفقراء بغية مشاركتهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم وحياة أسرهم. وتعتبر الحقوق القانونية وحقوق الإنسان أمران ضروريان في هذه العملية حيث تقومان بحماية أسباب كسب الرزق والأصول وكذا تمكن الفقراء من الاستثمار في مستقبلهم وأن يصبحوا جزءًا من المجتمع الذي يعيشون فيه.

4-عوامل نجاح عملية التنمية:

حدد البنك على مدى عشرات السنوات من العمل والخبرة في مجال التنمية العديد من العوامل المشتركة المرتبطة بإحراز تقدم في عملية التنمية بوجه عام.

النمو الاقتصادي: تعد البلدان التي استطاعت التخفيف حدة الفقر هي البلدان الأسرع نموًا، فنجاح عملية التنمية يتطلب فترات طويلة من ارتفاع نمو دخل الفرد.

حسن الإدارة العامة: إن أي بلد نشط يتمتع بحسن إدارة عامة في القطاعين العام والخاص يمثل بيئة مثالية تنفذ فيها العقود وتعمل بها الأسواق. كما أن حسن الإدارة يكفل أن تؤدي البنية الأساسية وظائفها وأن مستوى ملائم من خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية متوافر، إضافة إلى تمكين المجتمعات من اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

قطاع خاص حيوي: تلعب المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم دورًا هامًا في خلق وإتاحة فرص عمل للفقراء.

الملكية الوطنية: تحتاج البلدان إلى امتلاك خطط التنمية الخاصة بها، حيث يكفل ذلك دعما للبرامج الإنمائية على نطاق واسع.

التمكين: ينبغي أن يكون لدى الجميع القدرة على تشكيل حياتهم من خلال المشاركة في الفرص التي يوفرها النمو الاقتصادي، وأن يكون صوتهم مسموعًا فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر على حياتهم. كما ينبغي توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم على أساس من الإنصاف للجميع.

المراجع المعتمدة:

1-مجيد خليل و عبد الغفور إبراهيم، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار النشر الزهران، عمان ، 2008.

2- سكينة بن حمودة. **مدخل الاقتصاد**. الجزائر: دار المحمدية العامة.2009

3-عرفات تقي الحسني، **التمويل الدولي**، الطبعة2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002.

4-طارق الحاج ، **علم الاقتصاد و نظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1998.

5-محمد سعدوني، **ميزان المدفوعات**، جامعة بشار.

6-طيبي طيب، **محاضرات في مدخل للإقتصاد** ، مطبوعة مقدمة مقدمة لطلبة السنة الأولى الجذع المشترك، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020/2019

7-عبد الحق رايس، **محاضرات في مدخل لعام الإقتصاد**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولىlmd، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير قسم العلوم التجارية، 2022/2021

8-سعيدان رشيد ، **محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جدع مشترك، جامعة طاهري محمد بشار ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2022/2021.

9- بن جيمة مريم ، **محاضرات في مقياس الإقتصاد الجزئي 1**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جدع مشترك ، جامعة طاهري محمد بشار ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، 2021/2020.

10- شطيبي حنان، **محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد** ، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2 .2015/2014.